الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والخمسون

الجلسة العامة ٨٤
الاربعاء، ٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد ديدييه أوبيرتي ..... (أوروغواي)

في غياب الرئيس، ترأس الجلسة نائب الرئيس، السيد وهبة (الجمهورية العربية السورية).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

البند ١٧ من جدول الأعمال (تابع)

تعيينات لملء الشواغر في الهيئات الفرعية وتعيينات أخرى

(ز) تعيين أعضاء في لجنة المؤتمرات

مذكرة من الأمين العام (A/53/108)

الرئيس بالنيابة: أعلن افتتاح الجلسة العامة الـ ٨٤ للجمعية العامة.

البند الأول على جدول أعمالنا لهذا الصباح هو تعيين أعضاء في لجنة المؤتمرات وفق مذكرة من الأمين العام رقم A/53/108. ستبدأ الجمعية العامة هذا الصباح بالنظر في البند الفرعي (ز) من البند ١٧ من جدول الأعمال، المعنون "تعيين أعضاء في لجنة المؤتمرات". ومعروض على الجمعية العامة في هذا الصدد مذكرة من الأمين العام صادرة في الوثيقة A/53/108.

وحسبما تشير الوثيقة A/53/108، فإن فترة خدمة كل من الأردن وجامايكا وكينيا والمغرب والنمسا ونيبال والولايات المتحدة الأمريكية تنتهي في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨، ويتعين على رئيس الجمعية العامة أن يقوم خلال الدورة الحالية بتعيين سبعة أعضاء لملء الشواغر التي ستنجم عن ذلك. وتمتد فترة خدمة الأعضاء الذي سيجري تعيينهم لفترة ثلاث سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩.

وبعد التشاور مع رؤساء مجموعات كل من الدول الأفريقية والدول الآسيوية ودول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ودول أوروبا الغربية ودول أخرى، عين الرئيس كل من الأردن وجامايكا والجزائر وكينيا والنمسا ونيبال والولايات المتحدة الأمريكية، أعضاء في لجنة المؤتمرات اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة قد أحاطت علما بهذه التعيينات؟

تقرر ذلك.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الرئيس بالنيابة هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند الفرعي (ز) من البند ١٧ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ٢٠ من جدول الأعمال (تابع) والبند ٤٥ من جدول الأعمال

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة

(ج) المساعدة الدولية الطارئة من أجل إحلال السلم والأوضاع الطبيعية في أفغانستان المنكوبة بالحرب وتعميرها

الحالة في أفغانستان وأثرها على السلم والأمن الدوليين

تقارير الأمين العام (A/53/346 و A/53/455و A/53/695)

مشروع قرار (A/53/L.66)

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا كي يقوم بعرض مشروع القرار A/53/L.66.

السيد كاستروب (ألمانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسرني أن أقوم بعرض مشروع قرار عن أفغانستان في إطار البندين ٤٥ و ٢٠ (ج) من جدول الأعمال. وأود أن أشكر جميع الوفود التي شاركت في الجهد المشترك الذي أفضى إلى تقديم نص اليوم. لقد أجريت مشاورات مكثفة مع المقدمين، فضلا عن وفود أخرى، قبل تقديم مشروع القرار سعيا إلى كفالة توافق الآراء بشأنه. وإنني على يقين بأنه التزاما منا بالتقليد المتبع، سيُعتمد مشروع القرار من دون تصويت.

إن مشروع القرار تقدمه حتى الآن ٥٧ دولة عضوا، ونحن نعلق أهمية خاصة على حقيقة أن الاشتراك في تقديمه جاء من جميع المجموعات الإقليمية ومن دول أعضاء من جميع مناطق العالم. وأود أن أعرب عن شكري الخاص لها جميعا، وأدعو الدول الأعضاء الأخرى في الأمم المتحدة التي لم تنضم بعد إلى المجموعة المشتركة في تقديمه أن تفعل ذلك.

إن البلدان التالية التي لا تظهر أسماؤها في مشروع القرار أصبحت مشتركة في تقديمه أيضا وهي: جمهورية إيران الإسلامية وإيسلندا وبلغاريا وبيلاروس والجمهورية التشيكية وجمهورية كوريا وطاجيكستان وموناكو ونيوزيلندا.

إننا نؤمن أعمق الإيمان بأن الحل الدائم للصراع الأفغاني لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال إعلان وقف إطلاق النار وبدء الحوار السياسي. ومن ثم فإن ألمانيا تؤيد جميع جهود ومبادرات الأمم المتحدة وكذلك أنشطة مجموعات الدول المهتمة أو المنظمات من أجل تيسير هذا الحوار لتشجيع السلم في أفغانستان. ونحن ممتنون للأمين العام، ولبعثة الأمم المتحدة الخاصة إلى أفغانستان، ولمبعوث الأمين العام لأفغانستان بشكل خاص، السفير الأخضر الإبراهيمي، الذين، بينما يعملون في ظل حالة يمكن أن توصف بأنها "مهمة مستحيلة"، لم يفقدوا أبدا شجاعتهم أو التزامهم بمواصلة جهودهم للمضي قدما بعملية السلام في أفغانستان.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر جميع موظفي الأمم المحدة الذين كانوا أو ما زالوا يعملون في أفغانستان، على ما قاموا به من عمل ممتاز في ظل ظروف صعبة للغاية ومثبطة في أغلب الأحيان. وأود أن أذكّر بمقتل نائب المستشار العسكري لبعثة الأمم المتحدة الخاصة إلى أفغانستان، المقدم كالو، وكذلك بمقتل السيد محمد حبيبي من مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين والسيد محمد باشايار من برنامج الأغذية العالمي، الذين قضوا نحبهم أثناء تأدية واجباتهم في أفغانستان. وأود أن أعرب لأسرهم عن أعمق مشاعر العزاء والمواساة.

ومشروع القرار الذي أعرضه اليوم يغطي المسائل السياسية والإنسانية معا. واسمحوا لي أن أركز على بعض الموضوعات الهامة في مشروع القرار هذا.

إن الحالة في أفغانستان، للأسف، قد زادت تدهورا خلال الـ ١٢ شهرا الماضية. إذ تصاعد الصراع وزادت ضراوة القتال. وعلى الرغم من المناشدات الدولية المتكررة بعدم قيام أي من الطرفين بشن هجمات عسكرية ضد الآخر، ظل الفصيلان الأفغانيان يواصلان

القتال وما برحا يعتقدان بإمكانية الحل العسكري رغم كل الدلائل التي تشير إلى عكس ذلك. وكانت النتائج المباشرة لهذا القتال هي استمرار الخسائر الفادحة في الأرواح البشرية، وعمليات القتل، وتدفقات اللاجئين، والمضايقات، والتشريد القسري للمدنيين الأبرياء والخراب الاقتصادي الشديد.

ويساورنا بالغ القلق إزاء الطابع العرقي المتزايد للصراع، وإزاء التقارير التي تفيد عن ممارسة الاضطهاد على أساس الأصل العرقي والمعتقد الديني. وتكشف تقارير موثوقة عن استمرار عمليات القتل الجماعي والأعمال الوحشية المرتكبة من جانب المقاتلين ضد المدنيين وسجناء الحرب، بل تكشف النقاب عن ازدياد تلك الأعمال سوءا. وعلى الرغم من تدهور الحالة في أفغانستان ظل الدعم العسكري الأجنبي للأطراف الأفغانية مستمرا بلا هوادة خلال عام ١٩٩٨. ولم يشمل هذا الدعم العسكري إمدادات الأسلحة والذخائر والمعدات العسكرية فحسب، بل شمل أيضا وجودا ومشاركة ميدانيين لأفراد عسكريين أجانب أو ميليشيات شبه عسكرية أو عناصر استخبارية.

ونظرا لهذه الحالة يعرب مشروع القرار عن الاقتناع بألا سبيل إلى تسوية الصراع الأفغاني بالوسائل العسكرية. ويطلب إلى جميع الأطراف الأفغانية أن توقف فورا جميع أعمال القتال المسلح، والتخلي عن استخدام القوة والشروع، دون تأخير أو شروط مسبقة، في حوار سياسي برعاية الأمم المتحدة بهدف التوصل إلى تسوية سياسية دائمة للصراع عن طريق إقامة حكومة عريضة القاعدة، متعددة الأعراق، تكون تمثيلية بالكامل ومقبولة للشعب الأفغاني.

ويدين مشروع القرار استمرار الدعم العسكري الخارجي للأطراف الأفغانية ويدعو جميع الدول المعنية إلى أن تمتنع تماما عن ممارسة أي تدخل من الخارج وأن توقف على الفور جميع أشكال الدعم العسكري. وعلى غرار القرارات السابقة عن أفغانستان، يؤكد مجددا مشروع القرار الذي تعرضه ألمانيا اليوم أن الأطراف الأفغانية تتحمل المسؤولية الرئيسية عن التوصل إلى حل سلمي للصراع. وستكون أفضل خدمة للسلام في أفغانستان هي إذا ما استجابت جميع الأطراف الأفغانية والدول التي لها نفوذ عليها للمناشدات الدولية لبذل مجهود متجدد ومخلص بهدف التوصل إلى تسوية سياسية دائمة للصراع، على أساس المبادئ الواردة في النص المعروض علينا.

إن الحالة الإنسانية في أفغانستان مستمرة في التدهور. ويؤلمنا هذا الاتجاه نحو الانحدار، المتميز بفقدان عدد كبير من الأرواح البشرية والاتجاه نحو الأسوأ لأنماط الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. والنساء والأطفال هم أكثر من يعانون. وظلت الفصائل المتحاربة تمنع الوصول إلى الضحايا بإغلاقها للطرق وغير ذلك من أنواع التدخل؛ وبالتالي أصبحت المعونة الإنسانية تستخدم سلاحا ضد السكان المدنيين.

ومن بين القطاعات التي تستهدفها المساعدة الدولية، فإن حالة النساء مثيرة للاشمئزاز بدرجة كبيرة. إذ أن فرض المراسيم التي تقيد عمل النساء وتعليم الفتيات يحد كثيرا من توفر الفرص أمام النساء، ويحول دون التوظيف الكامل لقوة العمل الوطنية من الموظفات الإناث ويسفر أيضا عن فقدان سبل كسب العيش، وخاصة وسط النساء والأسر التي تعولها إناث.

ونعرب أيضا عن استيائنا العميق إزاء العداء المتزايد، وخاصة في أوساط طالبان، تجاه مجتمع العاملين في مجال المعونة الدولية في أفغانستان. وتجلى ذلك في هجمات مسلحة على موظفي الأمم المتحدة وإبعاد جميع المنظمات الدولية غير الحكومية التي كانت تعمل في كابول. ويتعين مرة أخرى على المدنيين الأبرياء أن يتحملوا النتائج. واسمحوا لي أن أكون واضحا بأن أقول إن توفر السلامة والأمن مسألة غير قابلة للتفاوض وشرط أساسي لتوصيل المساعدة الإنسانية.

وعلاوة على ذلك، نلاحظ مع بالغ القلق استمرار زرع الألغام في بلد فيه ١٠ ملايين لغم أرضي تتسبب يوميا في قتل أو جرح ١٠ أشخاص على الأقل.

ويتسم هذا المجال بأولوية قصوى بالنسبة لبلدي. ولذا قامت ألمانيا بتقديم ١٣,٣ مليون مارك ألماني لأنشطة تطهير الألغام منذ عام ١٩٩٤، بالإضافة إلى ما قدمته من مساعدات إنسانية تجاوزت ٦٠ مليون مارك ألماني منذ عام ١٩٩٣. وسنواصل دعمنا في عام ١٩٩٩. إن تلوث مناطق كبيرة بالألغام البرية والذخائر غير المتفجرة ما زال يشكل عقبة كبيرة أمام إعادة توطين اللاجئين وعودة المشردين داخليا وإعادة توفير أسباب المعيشة. كما أن هذا لا يزال يشكل عقبة كبيرة أمام التعمير والتنمية في أفغانستان.

وللصراع في أفغانستان آثار دولية ليس فحسب على البلدان المجاورة، كما شهدنا في زيادة حدة التوتر بين إيران وطالبان في شهر تشرين الأول/أكتوبر ولكن أيضا فيما يتجاوز المنطقة بكثير. وإن استمرار الإنتاج غير المشروع للمخدرات والاتجار بها، وكون الحالة في أفغانستان لا تزال تهيئ أوضاعا مؤاتية لقواعد الإرهابيين ومعسكرات تدريبهم أمر يمكن بسهولة أن يلحق الضرر بكل بلد من بلدان العالم وأن يشكل تهديدا كبيرا للسلم والأمن الدوليين. ولهذا يطالب هذا المشروع بقوة جميع الأطراف، ولا سيما الطالبان، وقف إيواء الإرهابيين ومنظماتهم وعدم السماح لهم بالتدريب هناك. ومطلوب من جميع الأطراف الأفغانية، ولا سيما الطالبان، دعم الجهود الدولية لمحاكمة الإرهابيين الذين وجهت إليهم لوائح اتهام. ونكرر دعوتنا إلى جميع الأطراف الأفغانية، لا سيما الطالبان، لوضع حد لجميع أنشطة المخدرات غير المشروعة ودعم الجهود الدولية الرامية إلى حظر الإنتاج غير المشروع للمخدرات والاتجار غير المشروع بها.

وما فتئت ألمانيا تدعم بعثة الأمم المتحدة الخاصة إلى أفغانستان. ويطلب مشروع القرار إلى الأمين العام أن يأذن لبعثة الأمم المتحدة الخاصة إلى أفغانستان بمواصلة جهودها لتسهيل التوصل إلى وقف فوري ودائم لإطلاق النار بين الأطراف الأفغانية وبدء عملية تفاوض مع جميع الأطراف الأفغانية. ومن المهم أن تواصل البعثة اتصالاتها وتعززها مع جميع الفصائل الأفغانية، ولا سيما الطالبان، وكذلك مع جميع الأطراف والمنظمات الأخرى المعنية بما في ذلك الدول المجاورة والأطراف الأخرى المعنية بأفغانستان. كما تؤيد ألمانيا بقوة اقتراح الأمين العام بإناطة وظيفة جديدة بالبعثة. وهكذا فإن مشروع القرار المعروض علينا يقر اقتراح الأمين العام بإنشاء وحدة منفصلة للشؤون المدنية بإضافة وظيفة رصد جديدة للبعثة بهدف أولي يتمثل في ردع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والنهوض باحترام المعايير الإنسانية الدنيا مستقبلا. ومن الجلي أن إناطة وظيفة الرصد الجديدة بالبعثة لن تكون سهلة التنفيذ، لذلك فإن مشروع قرار اليوم يؤيد اقتراح الأمين العام بإرسال بعثة تقييم جديدة بمجرد أن تسمح الأحوال الأمنية بذلك من أجل تعيين الولاية المحددة للمراقبين المدنيين وتكوينهم ومواقعهم. وأود أن أؤكد من جديد أن أعمال وحدة الشؤون المدنية ستحظى بالدعم الكامل من جانب ألمانيا.

اسمحوا لي أن أكرر ما قلته بداية. يحدونا الأمل في أن يعتمد مشروع القرار بتوافق الآراء. وبذلك تبعث الجمعية العامة برسالة قوية إلى الأطراف الأفغانية وإلى الدول ذات النفوذ في أفغانستان - رسالة تعقب قرار مجلس الأمن المتخذ البارحة بشأن أفغانستان - تبين أن المجتمع الدولي يشعر بالقلق العميق حيال الحالة في أفغانستان؛ رسالة تقول إننا نريد من الأطراف الأفغانية أن تنبذ الخيارات العسكرية ومن الدول ذات النفوذ في أفغانستان أن تستخدم ما لديها من نفوذ استخداما بناء بالتنسيق مع الأمم المتحدة التي نؤيدها بصورة قوية وإجماعية؛ رسالة تقول إننا ما زلنا نهتم بالسكان المدنيين الأفغان وحقوق الإنسان الخاصة بهم بعد حوالي ٢٠ عاما من الحرب؛ رسالة تعرب عن إرادة المجتمع الدولي في إعادة إقرار السلام في افغانستان.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): إن ممثل روسيا الذي تكلم من على هذا المنبر منذ زهاء عام مضى ذكر أن هناك بوادر مشجعة عديدة فيما يتعلق بالحالة في أفغانستان وما حولها. وتتصل هذه البوادر بالاتصالات المباشرة بين أعضاء الطالبان وبعض أعضاء الحكومة الائتلافية، وبالجهود المكثفة التي يبذلها السفير الأخضر الإبراهيمي، المبعوث الخاص للأمين العام في أفغانستان، وبمجموعة "جيران وأصدقاء أفغانستان ٦ + ٢" التي أتاحت العمل الملموس لوقف الصراع المسلح والبدء بحوار سياسي يرمي إلى المصالحة الوطنية. وللأسف سرعان ما خبت هذه التطلعات الهشة بسبب مسلك الطالبان ومن يدعمها في الخارج.

وفي انتهاك صارخ لإرادة المجتمع الدولي المعرب عنها بوضوح للمساعدة في إيجاد تسوية سلمية للصراع في أفغانستان ولرغبة الشعب الأفغاني في الوفاق الوطني من أجل الإبقاء على وحدة البلاد، بذلت حركة الطالبان محاولة جديدة لحل المشكلة الأفغانية بالقوة المسلحة ولبسط سلطانها على أراضي أفغانستان برمتها ولفرض نظام حكمها على شعب ذلك البلد الذي عانى طويلا، وهو نظام يقوم على التعصب الديني والتطرف وعدم قبول طرق التفكير المختلفة.

تعتبر روسيا تصعيد العمل العسكري للطالبان في شمال أفغانستان خطرا حقيقيا على الحدود الجنوبية لدول كمنولث الدول المستقلة. وهي، مع الأعضاء الآخرين في الكمنولث، تحتفظ بحقها في اتخاذ كل التدابير اللازمة لكفالة أمن حدودها على نحو واف بما يتماشى مع الالتزامات القانونية الدولية الحالية.

ومما يثير سخطنا بوجه خاص أن توسع الطالبان العسكري في شمال أفغانستان يحدث جنبا إلى جنب مع مشاركة أفراد عسكريين أجانب يساعدون الطالبان في مجالات التخطيط والدعم السوقي والعمليات العسكرية. وقد ثبت هذا بالدليل الملوس بما في ذلك قيام حكومة دولة أفغانستان الإسلامية بسجن عدد كبير من الأفراد العسكريين غير الأفغان.

إن المساعدة العسكرية الخارجية المكثفة إنما تشجع المغامرات العدوانية للطالبان، وتقوض جهود المجتمع الدولي للبدء بمفاوضات بين أبناء أفغانستان وتعزز مطالب الطالبان في أن تصبح الحاكم الوحيد للبلد. وقد شجعها هذا على إهمال القواعد الأساسية للسلوك المتحضر وعلى ارتكاب جرائم جماعية.

إن رفضها التوصل إلى اتفاق لوقف مستقر لإطلاق النار وعدم استعدادها التعاون مع ممثلي القوى السياسية الأخرى واغتيال دبلوماسيين أجانب وصحفيين وموظفين تابعين لمنظمات دولية وممارستها للاضطهاد الجماعي وعمليات التشريد القسري وحالات الإعدام على أساس الجنسية أو المعتقدات الدينية، بما في ذلك أعمال القتل في مزار الشريف وباميان والانتهاكات المنهجية الخطيرة لحقوق الإنسان، بما في ذلك التمييز ضد الفتيات والنساء، والتشجيع على الاتجار غير المشروع بالمخدرات ودعم الإرهاب الدولي ما هي إلا أمثلة على أعمال الطالبان المعروفة تماما للمجتمع الدولي.

إن المرحلة الجديدة من الحرب والأشد دموية التي بدأتها حركة طالبان تتطلب اتخاذ تدابير عاجلة وحاسمة للحيلولة دون زيادة الصراع المميت بين الأشقاء في أفغانستان ومنع انتشاره إلى البلدان المجاورة.

والتزام طالبان الصارم بقرارات الأمم المتحدة، بالدرجة الأولى فيما يتعلق بالمسائل الرئيسية للتسوية الأفغانية، هو السبيل الوحيد لوضع أساس التعاون البناء بينهما، ومع الأطراف الأفغانية الأخرى، ومع مجتمع العالم، بغية إرساء سلام دائم في أفغانستان.

إن القرار الذي اتخذه مجلس الأمن أمس بالإجماع يتضمن تقييما مبدئيا لأعمال طالبان ويتقدم بمطالب محددة لها. ويعرب أيضا عن الاستعداد للنظر في فرض تدابير، بهدف التنفيذ الكامل لقرارات المجلس السابقة بشأن أفغانستان. ونحن نلاحظ أن مشروع القرار الشامل بشأن أفغانستان الذي تنظر فيه الجمعية العامة حاليا يبعث أيضا رسالة واضحة إلى طالبان تحمل رأي مجتمع العالم بشأن كيفية حل هذا الصراع الذي طال أمده.

وينبغي لقادة طالبان أن يكونوا قد أدركوا منذ زمن طويل استحالة حل المشكلة الأفغانية بالوسائل العسكرية. كما ينبغي لطالبان أن توقف فورا العمليات العسكرية وأن توافق، على غرار ما فعل التحالف الحكومي، على إعلان وقف طويل الأمد لإطلاق النار وأن تشرع في مفاوضات جادة بشأن كيفية كفالة السلام والمصالحة الوطنية في البلد.

إننا نتفق مع الأمين العام تماما في الرأي بأن طالبان لا يمكنها أن تدعي الحق الأوحد في حكم بلد متعدد القوميات ومتعدد الطوائف مثل أفغانستان. ورغبة أفراد طالبان في حصر دور الموظفين المخلصين لهم من غير قومية الباشتون وإدراجهم على نحو إسمي وثانوي في إدارتهم وتجاهل ممثلي القوى الاقتصادية - الاجتماعية المؤثرة والمجموعات الإثنية والدينية الرئيسية لا تحل مشكلة تكوين حكومة تمثيلية بالكامل. وهذه الحكومة لا يمكن تكوينها إلا بعد إقامة مفاوضات سياسية واسعة النطاق تشمل ممثلين لمصالح جميع القوى السياسية الرئيسية وجميع قطاعات المجتمع الأفغاني.

وفي رأي روسيا أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تضطلع بدور حاسم وتنسيقي وتكاملي في وضع أية خطة لتسوية أفغانية. وفي هذا السياق، نؤيد جهود السفير الأخضر الإبراهيمي، التي يبذلها على أساس قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن. كذلك نؤيد عمل بعثة الأمم المتحدة الخاصة إلى أفغانستان. وندعم اقتراح الأمين العام بإنشاء وحدة شؤون مدنية، في إطار البعثة، يتمثل هدفها الرئيسي في رصد الحالة وتعزيز احترام الحد الأدنى من المعايير الإنسانية ومنع المزيد من الانتهاكات الجماعية لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

إننا نظل نعلق آمالا كبيرة على أنشطة مجموعة ٦+٢ التي ستبقى الصيغة الدولية الرئيسية للمفاوضات بشأن التسوية الأفغانية. ونحن نركز على أهمية التحضير الشامل للاجتماع المقبل في طشقند لممثلي البلدان الأعضاء، بغية صياغة موقف موحد إزاء طالبان والجوانب الأفغانية الأخرى. وبصفة خاصة، يمكن لأعضاء المجموعة التعهد برفض توفير الدعم العسكري لأطراف الصراع الأفغاني ومنع استخدام أراضيهم لهذه الأغراض.

ونحن نؤيد مناشدة الأمين العام توفير مساعدة شاملة لشعب أفغانستان. ونرحب بانعقاد الاجتماع الرابع لفريق دعم أفغانستان الذي اختتم أمس، والذي شارك فيه ممثلون عن البلدان المانحة، بما فيها روسيا، فضلا عن عدد من المنظمات الدولية وغير الحكومية. ونعرب عن أملنا في أن تسهم نتائج ذلك الاجتماع في تعبئة الجهود الإنسانية الدولية في أفغانستان.

إن الاتحاد الروسي، رغم الصعوبات الاقتصادية الداخلية التي يمر بها، يواصل تقديم المعونة الإنسانية لأفغانستان. وخلال عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨، فإن الوزارة الروسية لإدارة حالات الطوارئ قامت مرارا بتوفير العون الإنساني لشعب أفغانستان المتضرر من أعمال الحرب والزلزال. وبلغت جملة ذلك العون زهاء ٠٠٠ ٦٠٠ دولار.

ونحن نطالب حركة طالبان بكفالة سلامة الأفراد الدوليين العاملين في الحقل الإنساني وضمان حرية وصولهم إلى جميع المناطق الواقعة تحت سيطرتها للتمكين من توصيل المساعدة لجميع من يحتاجونها.

إننا نؤيد رأي الأمين العام فيما يتعلق بضرورة اتباع استراتيجية دولية موحدة ومنسقة في ميدان المعونة الإنسانية التي تقدم إلى أفغانستان تراعي كلا من الحاجات الملحة لأكثر الفئات ضعفا من السكان ومتطلبات الاحترام الصارم لحقوق الإنسان، خاصة حقوق المرأة.

وروسيا على استعداد للتعاون البناء مع جميع المجموعات الأفغانية والبلدان المهتمة بتسوية الصراع في أفغانستان على أساس قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن.

السيد سوشاريبا (النمسا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وتشترك في تأييد هذا البيان بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي إستونيا، بلغاريا، بولندا، الجمهورية التشيكية، رومانيا، سلوفاكيا، لاتفيا،

ليتوانيا، هنغاريا، والبلد المنتسب قبرص، وليختنشتاين والنرويج والبلدان العضوان في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة التابعة للمنطقة الاقتصادية الأوروبية.

ومنذ المناقشة التي جرت العام الماضي، لم تتحسن الحالة للأسف في أفغانستان التي مزقتها الحرب؛ بل تدهورت أكثر. وفي ربيع وصيف عام ١٩٩٨، اشتد القتال ضراوة مرة أخرى. وتصاعد الصراع، مما تسبب في تداعيات إقليمية مثيرة للانزعاج. وعلى غرار ما حدث في الماضي، لم يكن المدنيون في منأى من الأذى - وبوسعي أن أضيف أن ذلك يبدو جزءا من استراتيجية كريهة تتبعها الفصائل المتحاربة. وتشير تقارير موثوقة إلى أن النسق الكئيب للمذابح والفظائع التي يرتكبها المحاربون في هذه الحرب الأهلية قد صار أسوأ. فقد قتل الآلاف؛ وشردت مجتمعات محلية بأسرها.

وفي الوقت نفسه، تعرضت الجهود التي بذلها المجتمع الدولي لمساعدة ودعم ضحايا الصراع - وهم الغالبية العظمى من الشعب الأفغاني - عدة مرات للإعاقة من فصائل أضحت مطالبها السياسية موضع شك أكثر فأكثر، حيث أن سلوكها لا يلبي في أغلب الأحيان الحد الأدنى من القواعد والمعايير المقبولة دوليا.

وعلاوة على التدهور الذي تشهده الحالة الإنسانية في أفغانستان بسبب الحرب، أدت الفيضانات والزلازل القوية إلى تفاقم بؤس الشعب الأفغاني إذ أنها تسببت في خسائر ضخمة في الأرواح البشرية ودمار للمساكن والمحاصيل والمخزونات الغذائية.

إن أفغانستان تظل مكانا لا تسود فيه حقوق الإنسان والقانون الإنساني لدى نفس الأطراف التي ترغب في أن يعاملها المجتمع الدولي باحترام. إلا أن من المستحيل تجاهل محنة المدنيين الأبرياء - لا سيما الأطفال والنساء وكبار السن، وبوجه عام، القطاعات الأضعف والأكثر هشاشة في المجتمع في أفغانستان - الذين يعانون على نحو لم يسبق له مثيل. إن الفصائل الأفغانية، التي عادة ما تلوم بعضها بعضا على هذه الحالة المؤسفة، يجب ألا تتوقع من المجتمع الدولي أن يقبل عدم التزامها عموما بالاعتراف بحقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها وتعزيزها وباحترام القانون الإنساني الدولي.

وإن كان هناك حس قيادي بين فصائل الحرب الأهلية ومن يمثلون تلك الفصائل، عليهم أن يدركوا أن من مسؤوليتهم الأولى والعليا وقف القتل، والموافقة على وقف إطلاق النار، ووضع حد للإفلات من العقاب في بلدهم، والقيام، بشرف وحسن نية، بالدخول في مفاوضات ترمي إلى إيجاد تسوية سلمية للصراع. أما الذين ما برحوا متمسكين بالرأي بأن النجاح العسكري وحكم العنف والإرهاب سيحققان السلام أخيرا في أفغانستان فيجب أن يقال لهم أن رؤيتهم رؤية مشوهة وغير إنسانية - وهي رؤية مآلها الفشل.

إن الاتحاد يدين استمرار ممارسة التدخل الخارجي في أفغانستان. وينبغي لتلك القوى التي لا تنفك عن التدخل في شؤون أفغانستان سرا وبأكثر الطرق تدميرا عن طريق تقديم كل أنواع الدعم الاستراتيجي والعسكري للفصائل الأفغانية، بما في ذلك مشاركة الأفراد العسكريين، أن تعلم أن أنشطتها، هذا العام أيضا، لم تكن خافية على أحد.

وكون الاتحاد الأوروبي يلتزم التزاما قويا بسيادة أفغانستان واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدتها الوطنية، فهو يود التأكيد على المسؤولية الخاصة التي تتحملها هذه الأطراف الثالثة فيما يتعلق بالحالة في البلاد والمنطقة. ونحن نحث مرة أخرى جميع البلدان التي لديها تأثير على الفصائل الأفغانية، على ممارسة تأثيرها هذا بطريقة إيجابية وبنّاءة دعما لجهود السلام التي تبذلها الأمم المتحدة. ونرغب أيضا في أن نذكّر بأن الاتحاد الأوروبي مستمر في تطبيق الحظر على تصدير الأسلحة والذخائر والمعدات العسكرية طبقا لما ورد في موقفه المشترك المؤرخ ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦ بشأن أفغانستان، ونشجع البلدان الأخرى على اتباع سياسة تقييدية مماثلة.

ولا يمكن صنع سلام دائم والحفاظ عليه وبناءه إلا بروح من المصالحة. ولا يمكن تحقيق تسوية سلمية في أفغانستان إلا من خلال الحوار ويجب أن تستهدف التسوية تشكيل حكومة تستند إلى قاعدة عريضة وتمثل المجتمع الأفغاني بكامل تعدديته. ولا يمكن إحلال هذا السلام من خلال زيادة استعداء المجموعات الدينية والإثنية. إن الأمم المتحدة، ولا سيما المبعوث الخاص للأمين العام في أفغانستان، السفير الإبراهيمي، وبعثة الأمم المتحدة الخاصة إلى أفغانستان يبذلان قصاراهما في سبيل مواصلة السعي والترويج للحلول السلمية لهذا الصراع. إلا أنه، وفي أفضل الأحوال، لن يُكتب لجهودهما سوى تحقيق نتائج محدودة إذا ما استمرت الأطراف

الأفغانية وتلك التي تواصل إذكاء نار الحرب في أفغانستان من الخارج التظاهر بالعمل على إحلال السلام في ذلك البلد.

ووفقا لمصادر موثوقة، فإن مجموعات ميليشيا حركة طالبان مسؤولة عن ارتكاب أخطر انتهاكات حقوق الإنسان (خلال الفترة التي شهدت سقوط مدينتي مزار الشريف وباميان في هذا الصيف، مضيفة بذلك فظائع جديدة الى الفظائع التي سبق لجميع الأطراف المتورطة في الصراع أن ارتكبتها، ولا سيما في شمال أفغانستان في عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨. وعلاوة على ذلك، شهدت حالة النساء والفتيات في أفغانستان المزيد من التدهور، وبخاصة في المناطق الخاضعة لسيطرة حركة طالبان التي لا تزال مستمرة في انتهاك حقوق الإنسان للنساء والفتيات، بما في ذلك من خلال اتباع سياسات تمييزية.

ونرغب في أن نؤكد مجددا على أن هذا الوضع يبعث على عميق القلق بالنسبة للاتحاد الأوروبي. ونود أيضا أن نشدد على العواقب الوخيمة المترتبة على استمرار التمييز الذي يشمل منع الوصول إلى المرافق التعليمية والصحية، ومنع العمل خارج المنزل ومنع الاستفادة من المساعدة الإنسانية، بالنسبة إلى قراراتنا في المستقبل فيما يتعلق بتوزيع المعونة.

ويرحب الاتحاد بالجهد المشترك الذي تبذله إدارة الشؤون السياسية ومكتب منسق الشؤون الإنسانية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في سبيل إعداد تحقيق من المقرر إجراؤه تحت رعاية المفوضية، بشأن تقارير تفيد عن ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان.

ويؤيد الاتحاد بقوة أيضا اقتراح الأمين العام، على النحو المشار إليه في تقريره المؤرخ ٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبر، الذي يدعو إلى إضافة مهمة جديدة الى بعثة الأمم المتحدة الخاصة إلى أفغانستان، تكون أهدافها الأولية رصد حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي والترويج لهما، وكذلك منع انتهاكات حقوق الإنسان في المستقبل، وتحقيقا لهذه الغاية، العمل على إنشاء وحدة منفصلة للشؤون المدنية ضمن البعثة. ونحن نتطلع باهتمام كبير لمعرفة المزيد عن مقر هذه الوحدة وولايتها وطريقة عملها بشكل محدد بعد عودة فريق التقييم الذي ينوي الأمين العام إيفاده إلى أفغانستان في هذا الصدد.

وبشعور يعتريه القلق العميق، لاحظنا موقفا يزداد عدائية تجاه جماعة العاملين الأجانب في أفغانستان هذا العام، ولا سيما من جانب حركة طالبان التي احتلت الصدارة أيضا في فرض قيود متنوعة على الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الدولية التي كانت تعمل في أفغانستان، الأمر الذي حد من قدرة السكان المدنيين المعوزين في البلاد على الوصول إلى المساعدة الإنسانية. ونتيجة لقرار حركة طالبان إغلاق مكاتب المنظمات غير الحكومية الدولية في كابول بالقوة، اضطرت هذه الأخيرة إلى التخلي عن تقديم مساعدتها التي أحوج ما يكون إليها السكان المدنيون في كابول القابعون في البؤس والذين يتحملون العواقب الآن.

وللأسباب التي ذُكِرت للتو، اضطرت المفوضية الأوروبية إلى تجميد تمويل المشاريع في كابول. ونظرا لكوننا الجهة المانحة الرئيسية للمساعدة الإنسانية لأفغانستان، فقد ساعدنا الشعب الأفغاني طوال أعوام من المعاناة والصراع. ونحن نرغب بكل صدق في مواصلة مساعدته. إلا أنه ليس بالإمكان مواصلة تقديم المعونة إلا حيث يمكن إيصالها بطريقة فعالة ومبدئية، من دون تمييز، وحيث يمكن للمنظمات الإنسانية أن تؤدي عملها بحرية وأمان.

وإن الاعتداء المسلح على اثنين من أفراد بعثة الأمم المتحدة الخاصة إلى أفغانستان بتاريخ ٢١ آب/أغسطس ١٩٩٨ في كابول، الذي أودى بحياة مواطن إيطالي وأدى إلى جرح مواطن فرنسي يعطي مثالا صارخا للغاية على العداء المبيَّت ضد العاملين الدوليين في أفغانستان. وقد دان مجلس الأمن والمجتمع الدولي بأسره هذا الاعتداء ودانا معه جريمة قتل اثنين من العاملين لحساب الأمم المتحدة في جلال أباد. وعلى الرغم من النداءات العاجلة التي وجهت إلى حركة طالبان لاتخاذ خطوات فورية بغية التحقيق في هذه الجريمة النكراء وإبقاء الأمم المتحدة على إطلاع على نتائج التحقيق، كما طلب الأمين العام في بيانه المؤرخ ٢٤ آب/أغسطس، لم يحرز تقدم ملموس في هذا الصدد. ويحث الاتحاد بقوة حركة طالبان على إبداء تعاون كامل وواف في الاستجابة للاستقصاءات المتعلقة بالجريمة والتحقيق فيها.

لقد كان من شأن الاعتداءات المميتة على موظفي الأمم المتحدة والتهديدات الأخرى على سلامة وأمن العاملين لحساب الأمم المتحدة في أفغانستان، وكذلك

التحرشات المنهجية، أن أجبرت الأمم المتحدة في نهاية المطاف على سحب كامل موظفيها الدوليين من البلد. ويؤيد الاتحاد الأوروبي تأييدا كاملا الدعوة التي وجهها الأمين العام الى حركة طالبان لإعطاء ضمانات ذات مصداقية تعرب عن نيتها والتزامها كفالة سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة في المناطق الخاضعة لسيطرتها، بوصفها شروطا مسبقة للمعاودة الكاملة لنشاط الأمم المتحدة في أفغانستان. وفي هذا الصدد، يرحب الاتحاد الأوروبي بإطار الأمم المتحدة الاستراتيجي لأفغانستان الذي سيوفر قاعدة ممتازة تتمحور على المبادئ من أجل زيادة توطيد تنسيق أنشطة الأمم المتحدة في أفغانستان ما أن يتمكن الموظفون الدوليون التابعون للأمم المتحدة من العودة.

واسمحو لي أن أنتهز هذه الفرصة لأثني على موظفي الأمم المتحدة الذين عملوا ويعملون حاليا في أفغانستان لأدائهم المتفوق في ظل ظروف تتسم بمشقة بالغة وانعدام الأمن. وأود أيضا أن أشيد بالذين فقدوا أرواحهم منهم وهم يؤدون واجبهم.

إن قتل الدبلوماسيين الإيرانيين وانتهاك اتفاقيتي فيينا للعلاقات الدبلوماسية والقنصلية خلال الهجوم الذي شنته حركة طالبان على مزار الشريف، يشكلان حادثا مشينا آخر تسبب أيضا بزيادة حدة التوتر في المنطقة. ولقد دان الاتحاد عمليات القتل الوحشية هذه. ونحن قلقون بشكل عميق إزاء عواقبها الاقليمية المنذرة بالخطر. وفي هذا السياق، نود أن نثني على المبعوث الخاص للأمين العام، السيد الإبراهيمي، للمساعدة التي قدمها بنجاح من أجل نزع فتيل تلك التوترات عندما بلغت ذروتها. إلا أن الأمر سيتطلب بذل المزيد من الجهود من جانب حركة طالبان بغية كفالة إجراء تحقيق واف وذي مصداقية في الجرائم التي ذكرناها للتو. وعلاوة على ذلك، سيتعين على جميع الأطراف أن تبدي أكبر قدر من ضبط النفس وأن تمتثل للمبادئ الأساسية للقانون الدولي بما يسمح بتخفيف حدة التوترات.

إن تبعات الحرب الأهلية الأفغانية تتجاوز أفغانستان وجيرانها. وفي ظل غياب كامل للحكم، فإن اقتصاد أفغانستان اليوم يعتمد اعتمادا أساسيا على الأنشطة غير الشرعية، ونذكر أول ما نذكر في هذا المجال الانتاج غير المشروع للمخدرات والاتجار بها وتهريبها. وتتسبب التجارة غير الشرعية بالمخدرات بضرر كبير للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والعديد من البلدان في أماكن أخرى. لذلك نحن لا نزال ملتزمين بتأييد الكفاح ضد المخدرات غير الشرعية في أفغانستان. إلا أن إجلاء العاملين الدوليين من أفغانستان أثر على تنفيذ البرامج ذات الصلة.

علاوة على ذلك، فإن انعدام سيادة القانون في أفغانستان لا يزال يوفر ظروفا مؤاتية لقواعد الإرهابيين ومخيمات التدريب. ومن البديهي أن يكون لهذه الحالة آثار سلبية على السلام والأمن في المنطقة وخارجها. ويعتبر الاتحاد الأوروبي أن مكافحة الإرهاب الدولي هدف سياسي له أولوية عليا، والعلاقات والصلات التي تقيمها منظمات الإرهابيين مع أفغانستان ليست استثناء في هذا الصدد. ونؤكد من جديد أيضا طلبنا إلى جميع الفصائل الأفغانية، ولا سيما حركة طالبان، إغلاق مخيمات التدريب للإرهابيين الأجانب داخل أفغانستان، والمشاركة في الجهود الدولية ودعمها من أجل مكافحة الإرهاب.

وفيما يتعلق ببرامج إزالة الألغام في أفغانستان، فإن الاتحاد الأوروبي يحث جميع الأطراف الأفغانية على دعم هذه البرامج والمشاركة فيها. علاوة على ذلك، يحث الاتحاد الأوروبي بقوة الأطراف الأفغانية على التوقف كاملا عن استعمال الألغام الأرضية التي لا تزال، وستظل لفترة طويلة، تلحق أضرارا فادحة بالمدنيين الأبرياء، لأن يبقي كل منها على التزاماته.

واسمحوا لي أيضا أن أؤكد أن التذكارات والنُصُب الثقافية والتاريخية الموجودة في أفغانستان، بما فيها التماثيل المشهورة لبوذا في باميان، هي تراث مشترك للبشرية. ونود أن نذكّر الفصائل الأفغانية، وحركة طالبان بوجه خاص، بأن هذه التذكارات والنُصُب يتعين حمايتها من السرقة والضرر وأعمال التخريب.

ومثلما بيّنا في موقفنا المشترك بتاريخ ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، فإن الاتحاد الأوروبي عاقد العزم على الاضطلاع بدور فعال في الجهود المبذولة من أجل وقف القتال واستعادة السلام والاستقرار واحترام حقوق الإنسان والمبادئ الدولية في أفغانستان. لذلك، سنواصل تقديم دعمنا الكامل للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة من أجل تعزيز هذه الأهداف، بما في ذلك تعزيز الإجراءات التي يراها مجلس الأمن ضرورية.

ونحن نؤيد المساعي التي يقوم بها الأمين العام بهدف إبقاء البلدان المهتمة معنية بالبحث عن إيجاد حل

للصراع. وفي الختام، اسمحوا لي، أن أعرب مجددا عن تقديرنا الصادق للمبعوث الخاص للأمم المتحدة على جهوده الدبلوماسية الدؤوبة ووجوده البارز بصفته وسيطا، ولأعضاء بعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان، بقيادة السيد نغوبي، على الاستمرار في عملهم بشجاعة وتفان.

إن الاتحاد الأوروبي يؤيد مشروع القرار المعروض علينا الذي يشارك جميع أعضائه في تقديمه.

السيد بيرلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسر الولايات المتحدة أن تعمل مرة أخرى مع مقدمي مشروع قرار متعلق بأفغانستان بغية التوصل إلى نص يحظى بتوافق الآراء بشأن الحالة الصعبة في ذلك البلد. والمهمة لم تكن سهلة، ونحن بهذا مدينون مرة أخرى للوفد الألماني على قيادته الماهرة.

لقد أشار ميخائيل غورباتشيف قبل بضع سنوات إلى أفغانستان بوصفها "جرحا نازفا". والمؤسف أنه على الرغم من تغير السياق، فإن تشبيهه المأساوي ما زال دقيقا للغاية. فأفغانستان التي كانت في فترة من الفترات دولة حاجزة، وكانت لفترة عشر سنوات ساحة نشطة للحرب الباردة، تقترب من السنة العاشرة لحربها الأهلية. وثمة جيل كامل في أفغانستان لا يعرف سوى الحرب.

ومن المقبول في بعض الدوائر اعتبار القتال في أفغانستان شأنا اعتياديا في بلد تسيطر عليه فصائل متحاربة. بيد أن هذا الموقف يتجاهل حقيقة أن الشعب الأفغاني عرف لحقبة هامة من تاريخه فترات طويلة كبيرة من الوحدة والسلام. ولئن كان صحيحا أن الأفغانيين يستعملون القوة لتسوية خلافاتهم الداخلية، فإن القوى الخارجية وجدت أيضا صعوبة في مقاومة التدخل في النزاعات بين الأفغانيين وهو كثيرا ما أسفر عن نتائج مأساوية.

ومثلما يوضح تمام التوضيح تقرير الأمين العام (A/53/695) المؤرخ ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ بشأن افغانستان، فإن الصراع الأفغاني الحالي ليس صراعا داخليا فحسب. ومن الخطأ إذن أن نعتبر أفغانستان أنها حالة ميئوس منها لدولة أخرى فاشلة، لا سيما وأن مرد مأساتها جزئيا، وهنا اقتبس من كلام الأمين العام - إلى "التدخل الخارجي المستمر في شؤون أفغانستان". (A/53/695، الفقرة ٦٩)

وفي نهاية تقييم الأمين العام الصريح للحالة، يذكر أن الأمم المتحدة، تحت القيادة القديرة للمبعوث الخاص، الأخضر الإبراهيمي، ستواصل تعزيز وقف إطلاق النار والمصالحة الوطنية في أفغانستان. ويضيف، مع ذلك، أنه ليس بوسع الأمم المتحدة أن تفعل ذلك لوحدها. واعترافا بهذه الحاجة، انضمت الولايات المتحدة في العام الماضي إلى الاتحاد الروسي وستة بلدان مجاورة لأفغانستان من أجل تشكيل مجموعة البلدان "٦ + ٢"، تحت قيادة الأمين العام.

ونحن نشاطر الأمين العام شعوره بخيبة الأمل إزاء عدم تمكن بلدان "٦ + ٢" حتى الآن من تعزيز تسوية سياسية في أفغانستان. ولكن فلنكن صريحين ولنعترف بأن مجموعة البلدان "٦ + ٢" تشمل أعضاء يؤيدون فصائل مختلفة، ولديهم مصالح وشواغل مختلفة يجب تسويتها لو أريد إحلال السلام في أفغانستان.

وثمة عضوان من أعضاء مجموعة البلدان "٦ + ٢"، هما إيران وباكستان تعيَّن أن يتحملا عبئا كبيرا من الصراع الذي امتد لعقود في أفغانستان. وما زال كل منهما يستضيف أعدادا كبيرة من اللاجئين الأفغان الذين يعيشون على أراضيه - قرابة ثلاثة ملايين نسمة اليوم. والمؤسف أنه على الرغم من العودة الطوعية لأكثر من ٨٠ ٠٠٠ لاجئ أفغاني إلى الوطن هذا العام، فإن القتال الذي يدور رحاه مؤخرا في شمالي أفغانستان ووسطها سبب تشريدا داخليا جديدا وتدفقا جديدا من اللاجئين إلى البلدان المجاورة.

ومثلما تحملت إيران وباكستان أعباء الصراع الأفغاني، نعتقد أيضا أنهما يحملان المفتاح لحله. وتشارك الولايات المتحدة الحكومات الأخرى، والأمم المتحدة، وبلدان "٦ + ٢"، في حث الحكومتين على السعي إلى تسوية خلافاتهما بشأن أفغانستان. فينبغي أن يستأنفا الحوار الثنائي المبشر بالخير الذي بدأ في وقت سابق من هذا العام، وأن يجدا السبل الكفيلة بتجانس مصالحهما. وبوسع حكومات مجاورة أخرى أن تضطلع بدور إيجابي. وفي هذا الصدد، نؤيد بقوة مبادرة حكومة أوزبكستان بعقد اجتماع لمجموعة بلدان "٦ + ٢" في المنطقة، مع احتمال مشاركة الفصائل الأفغانية.

ومن جهتنا، فإن الولايات المتحدة تؤيد بقوة نقاط التفاهم المشتركة التي اعتمدها وزراء خارجية مجموعة بلدان "٦ + ٢" هنا في الأمم المتحدة بتاريخ ٢١ أيلول/ سبتمبر. والنقاط المشتركة، إلى جانب قرارات مجلس الأمن الأخيرة، وقرار الجمعية العامة الذي سيعتمد، ونقاط الحوار التي اتفقت عليها مجموعة بلدان "٦ + ٢" في وقت سابق من هذا العام، أمور تشكل مسودة حقيقية لإيجاد تسوية شاملة للمشاكل الأفغانية. وإنني أثني على هذه الأمور بوصفها أفضل رد لنا على الفكرة الخاطئة القائلة بأن هذه المشاكل يمكن حلها بالوسائل العسكرية. لا يمكن حلها بالوسائل العسكرية.

والمؤسف أن سيطرة حركة الطالبان على معظم أفغانستان أوجدت مشاكل جديدة، بدلا من حل مشاكل قديمة. وإنني أشير بخاصة إلى الهجمات الوحشية على شعب هازارا في مزار الشريف، بما في ذلك تعذيب وقتل آلاف المدنيين الأبرياء. ولم يعمل هذا إلا على شحذ الأحقاد والانقسامات العرقية بين الأفغانيين. ولقد فاقمت أيضا من الخلافات القائمة بين إيران وحركة طالبان، الأمر الذي أفضى إلى وشك اندلاع الأعمال العدائية بينهما قبل أسابيع فقط.

وتشارك الولايات المتحدة الآخرين في إدانة قتل الدبلوماسيين الإيرانيين الثمانية وصحفي إيراني على يد قوات الطالبان خلال استيلائهم على المزار الشريف بتاريخ ١٠ أيلول/سبتمبر. وفي هذا الصدد، نؤيد أيضا دعوات مجلس الأمن وفي مشروع القرار المعروض علينا الى إجراء تحقيق مستفيض في هذا الانتهاك غير المقبول لاتفاقيتي فيينا للعلاقات الدبلوماسية والقنصلية، ونؤيد تمام التأييد المطالب بتقديم مرتكبيها إلى العدالة.

ونحن لا نزال قلقين أشد القلق من وجود إرهابيين دوليين في أفغانستان.

إننا نضم صوتنا إلى مشروع القرار في دعوته إلى حركة طالبان بأن تكف عن إيواء وتدريب الإرهابيين في الأراضي الواقعة تحت سيطرتها. ونطالب على وجه الخصوص بإبعاد الإرهابيين من أمثال أسامة بن لادن، الذي وجهت إليه هو وعدة من معاونيه تهم في محكمة أمريكية على دورهم في قتل أمريكيين أبرياء ومواطنين آخرين في أفريقيا والشرق الأوسط. ويجب تقديم هؤلاء القتلة إلى العدالة.

وبالإضافة إلى خطر الإرهاب، فإن غياب الحكومة المنظمة وإنفاذ القانون قد جعل من أفغانستان ثاني أكبر منتج للأفيون والهيروين في العالم. وستكون لهذه المشكلة آثار متزايدة وطويلة الأمد على الأفغان وجيرانهم من الدول وما وراءها.

وبالمثل، فإن المجتمع الدولي يقف مستعدا لتوفير عملية تعمير كبرى ومساعدة أساسية لإعادة إدماج أفغانستان في المجتمع الدولي. والولايات المتحدة، التي توجه في الوقت الراهن معونة إنسانية كبيرة إلى الشعب الأفغاني عن طريق الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، مستعدة لتعبئة المزيد من الموارد للمعونة، والمساعدة التقنية، والتجارة والاستثمار من أجل إعادة بناء اقتصاد البلد. ومن سوء الطالع أن تنفيذ هذا الوعد يجب أن ينتظر التسوية السياسية. ونحن نتطلع إلى اليوم الذي يمكن أن تلتحم فيه أفغانستان وجيرانها حول تشكيل حكومة تكون، أولا، حائزة على تأييد شعبها؛ وثانيا، تحترم حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق النساء والفتيات؛ وثالثا، تقبل مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والعهود التي وقعت عليها أفغانستان.

وختاما، اسمحوا لي بأن أحيي عمل الرجال والنساء العاملين في الأمم المتحدة، الذين كافحوا خلال السنة الماضية لمساعدة أفغانستان، رغم الكثير من المخاطر، والنكسات والخسارة المأساوية لثلاثة من الموظفين. وإننا نتطلع إلى الأمم المتحدة، من خلال الجهود الجبارة التي يبذلها السفير الإبراهيمي، وبعثة الأمم المتحدة الخاصة إلى أفغانستان ووكالات الأمم المتحدة الإنسانية، وكذلك لجنة الصليب الأحمر الدولية والعديد من المنظمات غير الحكومية المتفانية، أن تساعد الشعب الأفغاني بما يمده بأسباب الحياة، وأن تعزز الأمل النهائي المتمثل في السلام. فهذا الأمل هو الذي يساعدنا على الاستمرار ويوحدنا مع المصممين على إنهاء مأساة أفغانستان.

السيد فورال (تركيا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): إن الأزمة السياسية والإنسانية في أفغانستان لا تزال واحدة من أكثر المشاكل الشاغلة والملحة للمجتمع الدولي. وتتمتع تركيا بروابط صداقة قوية مع الشعب الأفغاني ولها رغبة صادقة في أن ترى هذا البلد المنقسم على نحو مأساوي والممزق بسبب الحرب ينهض كدولة مستقرة تنعم بالسلام والرخاء. وإن جميع بلدان المنطقة، ولا سيما البلدان المجاورة لأفغانستان، تعاني دونما استثناء من الآثار والعواقب السلبية للصراع الأفغاني.

ويؤسفنا كثيرا أن تقابل دعوات المجتمع الدولي القوية إلى إيجاد حل سلمي للمشكلة والجهود الدبلوماسية الجماعية المبذولة في ذلك الاتجاه بالتجاهل الصارخ، وخاصة من جانب أحد أطراف الصراع.

وعلى العكس تماما، اتخذ الصراع أبعادا مقلقة. وأصبح احتمال انتشاره في المنطقة ينطوي على إمكانية تهديد السلم والأمن في جنوب غرب آسيا. واتخذت المشاكل الناشئة كآثار جانبية للأزمة، مثل اللاجئين، وزراعة المخدرات والاتجار بها على نحو غير مشروع وإيواء الإرهاب الدولي، أبعادا خطيرة عابرة للحدود وذات آثار دولية. وتخلق المخدرات والإرهاب والأسلحة في أفغانستان حلقة جهنمية، مدمرة للجميع، وتقتضي مكافحة هذه الحلقة الجهنمية العزيمة السياسية من الجميع.

لقد أدى الطابع العرقي والديني الذي صبغ الصراع إلى انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، وعمليات قتل وتشريد للسكان في شمال أفغانستان. وفي هذا الصدد، هناك حالات محددة، مثل عمليات القتل المأساوية التي حدثت لموظفي الأمم المتحدة والدبلوماسيين الإيرانيين، لا تزال تنتظر إجراء تحقيق شامل من جانب حركة طالبان. وإن سلوك الطالبان التمييزي تجاه الفتيات والنساء والجماعات العرقية والدينية ليس مقبولا بأي معيار من المعايير.

وزاد توقف المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة من معاناة الشعب. وأدى تشريد السكان المحليين في شمال أفغانستان وتدمير البنية الاقتصادية الأساسية في منطقتهم إلى حالة كئيبة. وينبغي تهيئة الظروف الملائمة لاستئناف عمل الأمم المتحدة الإنساني. ويتوقع من حركة طالبان أن تفي بالتزاماتها في هذا الصدد.

إن الحملات العسكرية والتدخلات الخارجية لم تجلب سوى القلاقل والخراب لأفغانستان طوال تاريخها. ويظل الحل المجدي الوحيد للمشكلة هو إنشاء حكومة عريضة القاعدة ومتعددة الأعراق تُمثَل فيها جميع الأطراف. ويمكن للأطراف أن تستفيد من الأساليب التقليدية، مثل عقد جمعية وطنية كبرى، أو من المفاهيم الحديثة التي تؤدي إلى إنشاء هيئة تمثيلية جديدة مقبولة للشعب الأفغاني. ولكن عملية المصالحة هذه لن تستأنف ما لم يعلن وقف لإطلاق النار ويبدأ حوار حقيقي بين الأطراف. وهذا يمثل مهمة أساسية.

ولا تزال الجهود الدبلوماسية الجماعية، التي تضطلع بها الأمم المتحدة بدور محوري، هي الوسيلة الفعّالة الوحيدة التي يمكن أن تقود الأطراف الأفغانية إلى الحوار. وينبغي للأنشطة القيِّمة التي يضطلع بها في هذا الصدد المبعوث الخاص للأمين العام، السيد الأخضر الإبراهيمي، أن تحظى بمساندة دبلوماسية كاملة وبالإجماع من جانب المجتمع الدولي. ويشكل العمل المشترك بين منظمة المؤتمر الإسلامي والأمم المتحدة في أفغانستان مثالا جيدا للتعاون في إطار المنظومة الدولية. وتحتاج مجموعة "٦+٢" والبلدان الـ ٢١ التي لها نفوذ في أفغانستان، إلى زيادة مداولاتها بشأن المشكلة بغية اتخاذ موقف أكثر تناسقا. وعمل هاتين المجموعتين يمكن إثراؤه بمشاركة جميع الأطراف الأفغانية.

ويعتقد وفدي أن الشعب الأفغاني يملك الخبرة التاريخية اللازمة لإعادة بناء وحدته وانسجامه. وقد أكدت تركيا في العديد من المناسبات استعدادها للإسهام، بالتضافر مع المجتمع الدولي، في تحقيق هذه النتيجة. ويحدوني الأمل في أن يشكل مشروع القرار الذي ستعتمده الجمعية العامة، وكذلك القرار الذي اعتمده مجلس الأمن بالأمس، خطوة جديدة في هذا الاتجاه.

السيد كونيشي (اليابان) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): إن اليابان تشاطر المجتمع الدولي قلقه البالغ إزاء القتال الذي ما برح محتدما في أفغانستان طوال عقدين من الزمن. ويؤسفني حقا أن ألاحظ أن أطراف الصراع في أفغانستان لم تظهر أي استعداد للاستجابة لنداء المجتمع الدولي والدخول في مفاوضات مباشرة بصدد وقف إطلاق النار أو تحقيق السلام. وفي آب/أغسطس اضطرت الحالة الأمنية المتدهورة وكالات الأمم المتحدة إلى سحب موظفيها من أفغانستان. واستجاب مجلس الأمن للحالة بأن عقد اجتماعا في وقت لاحق من ذلك الشهر، اعتمد فيه القرار ١١٩٣ (١٩٩٨)، وبأن أصدر بيانا رئاسيا في أيلول/سبتمبر.

ونشعر بالقلق الشديد لأن هذه الجهود لم تؤد إلى أي تحسن في الحالة. وتأمل اليابان في أن تتحسن الحالة الأمنية في أفغانستان تحسنا ملموسا، حتى يتسنى لموظفي الأمم المتحدة العودة إلى المنطقة واستئناف أعمالهم بأسرع ما يمكن.

وفي هذا الصدد، نرحب بالتوقيع على مذكرة التفاهم بين مكتب تنسيق المساعدة الإنسانية وحركة طالبان

بشأن مسألتي امتيازات وحصانات موظفي الأمم المتحدة والوصول إلى الرعاية الصحية والتعليم. كما أن وفدي يثني على الإطار الاستراتيجي وورقة المبادئ التوجيهية المعنونة "الخطوات المقبلة للأمم المتحدة في أفغانستان"، التي أعدها المكتب.

ومن الجدير بالذكر هنا أن القرار الخاص بسلامة وأمن الموظفين العاملين في المجال الإنساني وحماية موظفي الأمم المتحدة اتخذ بتوافق الآراء يوم ٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ في هذه الجمعية العامة. إن إنشاء الصندوق الاستئماني لأمن موظفي الأمم المتحدة خطوة إيجابية نأمل أن تستخدم في أفغانستان في المستقبل القريب.

وأود أن أعبر عن خالص تقدير حكومة اليابان للممثل الخاص للأمين العام، السفير الإبراهيمي، على جهوده الفعالة من أجل نزع فتيل التوتر بين إيران والطالبان في أفغانستان والمناطق المجاورة. واليابان توافق على وجهة النظر المعرب عنها في تقرير الأمين العام بأنه من الضروري الآن البناء على نتائج جهود المبعوث الخاص بإيفاد فريق للتحقيق في قتل الدبلوماسيين الإيرانيين في مزار الشريف في ٨ آب/أغسطس. كما نؤيد اقتراح الأمين العام بأن تقوم بعثة الأمم المتحدة الخاصة إلى أفغانستان برصد الحالة الإنسانية في أفغانستان، شريطة ضمان سلامة وأمن أعضاء هذه الوحدة الجديدة وتحديد ولايتها تحديدا واضحا.

وما فتئت حكومة اليابان تعتقد أنه يتوجب على الأمم المتحدة، بالإضافة إلى صنع السلم، أن تلعب دورا أساسيا في معالجة طائفة من المسائل في أفغانستان، بما في ذلك تحسين الحالة الإنسانية في أفغانستان وإسداء المساعدة للمشردين داخليا واللاجئين ومكافحة إنتاج المخدرات والاتجار بها بصورة غير مشروعة.

وقد استضافت اليابان في طوكيو في ٧ و ٨ كانون الأول/ ديسمبر الاجتماع الرابع لمجموعة دعم أفغانستان وذلك ضمن الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لتكملة جهود الأمم المتحدة. واليابان، بوصفها رئيسة الاجتماع، قامت بمشاركة من الدول الأعضاء وممثلي الأمم المتحدة ومنظمات أخرى بما في ذلك السيد دي ميلو وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، بوضع صيغة نهائية لملخص المناقشات توجه نداء من أجل وقف إطلاق النار والحوار بهدف إنشاء حكومة ذات قاعدة عريضة وأعراق متعددة، وكذلك العودة المبكرة والكاملة لموظفي المساعدة الإنسانية شريطة الضمان الكامل لأمنهم وسلامتهم. وأكدت المجموعة مجددا على التزامها بالمساعدة الإنسانية على أساس الإطار الاستراتيجي ومبدأ البرمجة المشتركة. وشجعت أوساط المنظمات غير الحكومية على تعزيز آليات التنسيق الخاصة بها. كما تناولت مسائل الكوارث الطبيعية والألغام الأرضية وحقوق الإنسان وحقوق المرأة والمخدرات.

وأود أن أتطرق إلى بعض الجهود اليابانية الأخرى الرامية إلى تحسين الحالة في أفغانستان. لقد أرسلت الحكومة اليابانية موظفا سياسيا في عام ١٩٨٨ إلى بعثة الأمم المتحدة للمساعي الحميدة في أفغانستان وباكستان وموظفا آخر في عام ١٩٩٦ إلى بعثة الأمم المتحدة الخاصة إلى أفغانستان. ومنذ اندلاع الحرب الأهلية في عام ١٩٧٩ قدمت حكومتي مساعدات إلى أفغانستان تفوق قيمتها ٤٠٠ مليون دولار. وبدءا من ربيع هذا العام، وبالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة، اشتركت الحكومة في مشروعي أزرا وتيزين في شرقي أفغانستان، وهما يهدفان إلى المساعدة على إعادة اللاجئين من البلدان المجاورة. وفي الاجتماع الرابع لمجموعة دعم أفغانستان في طوكيو، الذي أشرت إليه آنفا، أعلنت اليابان أنها ستقدم ١,٥ مليون دولار في شكل منح مساعدة لمشاريع القواعد الشعبية على مدى العامين المقبلين ولدعم برامج المنظمات غير الحكومية للاجئين والمشردين الأفغان. كما قررت حكومتي تقديم مليوني دولار للمشاريع الأفغانية التي ستنفذها لجنة الصليب الأحمر الدولية ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين.

وتؤيد اليابان نقاط التفاهم المشترك لمجموعة "٦+٢" والتي تشجع على عقد محادثات بين أطراف الصراع بغية الوقف الفوري لإطلاق النار والمصالحة الوطنية. وفي ذلك السياق، ما فتئت حكومتي دوما المرة تلو الأخرى تناشد الأطراف الأفغانية ممارسة أقصى درجات ضبط النفس سعيا إلى تحقيق تسوية سلمية. وفي ٢٣ أيلول/سبتمبر تحادث السيد كوموراوزير الخارجية مع السيد عزيز وزير خارجية باكستان طالبا أن يحيل الى الطالبان رأي اليابان القوي بعدم إمكانية تسوية الحالة عسكريا بل عن طريق حل سياسي فقط. وبعد يومين، في ٢٥ أيلول/سبتمبر، نقل الرسالة نفسها إلى السيد خرازي وزير خارجية إيران. وخلال شهر تشرين الأول/أكتوبر كررت اليابان تلك الرسالة إلى الطالبان مباشرة، ودعتها والأطراف الأخرى في الصراع الى الامتثال لدعوة المجتمع الدولي ببذل جهود بحسن نية

لحماية حقوق الإنسان ووقف زراعة أو إنتاج المخدرات أو الاتجار بها بصورة غير مشروعة وقمع الإرهاب الدولي. ويحدو اليابان الأمل في أن تقوم جميع البلدان المعنية بمبادرات فاعلة لمعالجة هذه المسائل.

وفي هذه المناسبة، اسمحوا لي أن أؤكد من جديد قلق اليابان حيال التقارير التي تقول بأن تمثال بوذا العظيم في باميان قد أصيب بأضرار وأدعو جميع الأطراف إلى ضمان حماية هذا التراث الثقافي القيم من أجل الأجيال المقبلة.

وختاما، يود وفدي أن يعرب عن تقديره للوفد الألماني على مبادرته البناءة الفاعلة في إعداد وتقديم مشروع القرار الذي انضمت اليابان إلى المشاركين في تقديمه.

السيد العربي (مصر): أود في البداية أن أعرب عن تقدير وفد مصر للتقرير السنوي الشامل والمتميز المقدم من الأمين العام حول الوضع في أفغانستان، وكذلك للتقارير الدورية التي قدمها على مدار العام الماضي بموجب الفقرة ١٩ من قرار الجمعية العامة ٢١١/٥٢ باء عن التقدم المحرز في أعمال بعثة الأمم المتحدة الخاصة الى أفغانستان. وقد أظهرت جميع هذه التقارير جهود الأمين العام وجهود مبعوثه الخاص السفير الأخضر الإبراهيمي للتوصل الى تسوية سلمية لما يدور في أفغانستان ولمعالجة كافة جوانب الوضع هناك وضمان احترام سيادة واستقلال أفغانستان وسلامة أفغانستان الإقليمية ووحدتها الوطنية في إطار من الاحترام لميراث أفغانستان الثقافي والتاريخي.

يعكس التقرير بشكل مثير للقلق استمرار الوضع العسكري المتردي الذي يثبت استمرار عزم الفصائل المتناحرة الى اللجوء للخيار العسكري بغية تحقيق السيطرة، كما يعكس التقرير مطامع القوة والسعي للانفراد بالسلطة لدى قادة تلك الفصائل بما يتجاوز بل ويتجاهل الإرادة الحقيقية للشعب الأفغاني.

كما أن التقارير الواردة من مصادر بعثة الأمم المتحدة في أفغانستان تشير الى التدخل الأجنبي لمساندة أطراف النزاع وقد تأكد ذلك بالفعل عندما اعترضت سلطات قيرغيزستان لشحنة قطار بأكمله من الأسلحة والذخائر كان متجها الى أفغانستان، بالإضافة الى استمرار قيام طائرات مجهولة الهوية بطلعات من وإلى القواعد الجوية التابعة لأطراف مختلفة.

إن مصر تؤمن بأنه من الضروري وقف تدفق الأسلحة والمعدات العسكرية إلى أفغانستان كأحد المكونات الرئيسية لإتاحة الفرصة للتوصل إلى تسوية سلمية بعيدا عن التدخلات الخارجية سواء من الدول المجاورة إقليميا لأفغانستان أو من دول أخرى لها مصالح محلية أو اقتصادية أو أمنية يحققها استمرار الوضع الحالي في أفغانستان.

وإذا كانت الانتصارات العسكرية التي أحرزها الطالبان قد فرضت واقعا عمليا على الأرض، إلا أن هذا النجاح للطالبان قد جعل التوصل إلى حل سياسي أكثر صعوبة، الأمر الذي يستوجب من المجتمع الدولي - وبصفة خاصة الأطراف الإقليمية - مضاعفة الجهود الهادفة إلى إجراء حوار جاد بين الفصائل المختلفة، والعمل على تكوين الإحساس بأهمية التحلي بالمرونة وتغليب المصلحة الوطنية لأفغانستان على المصالح القبلية والشخصية بهدف التوصل إلى التسوية المنشودة وتشكيل حكومة ذات قاعدة عريضة وتمثيل كامل.

وفي أعقاب مقتل الدبلوماسيين الإيرانيين العاملين بالقنصلية الإيرانية في مزار شريف سادت حالة من التوتر الشديد بين إيران وأفغانستان، وزاد من تفاقم الموقف اتجاه بعض الفصائل للهجوم على أعضاء بعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان، الأمر الذي ترتب عليه سحب الأمم المتحدة لجميع موظفيها الدوليين من أفغانستان. ومصر قد أدانت بشدة حادث مقتل الدبلوماسيين الإيرانيين، وحادث الهجوم على موظفي الأمم المتحدة مما ترتب عليه مصرع نائب المستشار العسكري وحادث مقتل موظفي برنامج الأمم المتحدة للغذاء والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين في جلال أباد، وتؤكد مرة أخرى على ضرورة القبض على مرتكبي هذه الحوادث وتقديمهم للعدالة في أقرب فرصة.

ومن ناحية أخرى فإن هناك أهمية كبيرة لتكثيف أنشطة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لضمان عودة جميع اللاجئين، ولتكثيف أنشطة تطهير الألغام وتوفير الموارد المالية اللازمة لها، والعمل على تنفيذ أنشطة مكافحة زراعة المخدرات خاصة بعد أن زادت المساحة الكلية لزراعة خشخاش الأفيون بنسبة ٩ في المائة خلال العام الماضي، وضرورة اتخاذ الإجراءات

اللازمة لمنع إيواء أفغانستان للعناصر الإرهابية وتدريبها وتصديرها إلى دول مجاورة ودول أخرى. ولا شك أن جميع هذه الأنشطة تحتاج إلى عودة موظفي الأمم المتحدة للعمل في أفغانستان مع ترتيبات خاصة لضمان أمنهم وسلامتهم وعدم تعرضهم لأي اعتداءات وهو ما نأمل في أن يتمكن المبعوث الخاص للأمين العام في تحقيقه في أقرب فرصة.

يثير تدهور حالة حقوق الإنسان في أفغانستان القلق لدى الحكومة المصرية بالنظر لأثر هذا التدهور في توسيع فجوة الشقاق العرقي والديني بين مختلف الطوائف الأفغانية. ومصر ترى أهمية كبيرة في قيام الطالبان بتقديم نتائج التحقيقات التي قامت بها في هذا المجال، وفي غياب ذلك إجراء تحقيق دولي بشأن أي عمليات قتل جماعي تمت وتقديم مرتكبيها للعدالة، إلا أننا نرى أن تعزيز احترام الحد الأدنى من المعايير الإنسانية وردع أي انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في المستقبل لن يتحقق إلا بتخفيف حدة التوتر العرقي ومنع وصول الأسلحة والمعدات وخلق نوع من التقارب العرقي والوحدة الوطنية بين الفصائل المختلفة في أفغانستان. ولذلك فإننا نعتبر أن خطوة تعيين مراقبين مدنيين لحقوق الإنسان في أفغانستان خطوة غير ضرورية في هذه المرحلة، خاصة في ظل الظروف الأمنية المتردية هناك.

وتتابع مصر باهتمام أنشطة مجموعة الـ ٦+٢ التي شكلت محفلا هاما لمتابعة ومناقشة قضية أفغانستان، وقد اطلعنا على نتائج اجتماع هذه المجموعة على المستوى الوزاري في أيلول/سبتمبر الماضي. ونشاطر شعور الأمين العام بخيبة الأمل إزاء قصور بعض هذه البلدان عن تضييق فجوة خلافاتها والكف عن توريد الأسلحة وغير ذلك من العتاد الحربي الذي يزيد من إشعال الصراع في أفغانستان. ونأمل أن تسعى جميع الدول الأعضاء في هذه المجموعة نحو بناء أفغانستان يسودها السلم والاستقرار بدلا من دعمها العسكري لأحد الأطراف في هذا النزاع.

وبنفس الاهتمام تشارك مصر في اجتماعات البلدان الـ ٢١ ذات النفوذ في أفغانستان التي عقدت اجتماعها الأخير في تشرين الأول/أكتوبر الماضي وتبذل مصر قصارى جهدها في محاولة لإعادة السلام إلى أفغانستان والحفاظ على سيادته واستقلاله ووحدته الوطنية وسلامته الإقليمية، وتأمل أن تولي كافة الدول هذا الموضوع الاهتمام الواجب. وتؤكد مصر على أهمية تقديم المساعدات الاقتصادية المطلوبة لأفغانستان. كما تتابع مصر المناقشات التي يجريها مجلس الأمن للوضع في أفغانستان والتي أسفرت بالأمس عن إصدار قرار مجلس الأمن ١١٤٠ (١٩٩٨) الذي تضمن العديد من الأحكام المتوازية مع أحكام القرار الذي ستعتمده الجمعية العامة اليوم، والتي يمكن أن تقود إلى تسوية سلمية في أسرع وقت ممكن إذا ما التزمت بها الأطراف الخارجية والأطراف الأفغانية على حد سواء.

وأود أن أختتم البيان بتقديم الشكر والتقدير للمبعوث الخاص للأمين العام السفير الأخضر الإبراهيمي على مجهوداته المضنية خلال العام الماضي وأن أشيد بشجاعة وإصرار موظفي الأمم المتحدة العاملين في أفغانستان لقيامهم بمهامهم على أكمل وجه ممكن في ظل ظروف بالغة الصعوبة والتعقيد.

السيد نجاد حسينيان (جمهورية إيران الإسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبدا بياني بالتقدم بالشكر للأمين العام على تقريره الوارد في الوثيقة A/53/695، وأيضا لممثله الخاص، السيد الأخضر الإبراهيمي، على كل جهوده. وأود أن أسجل رسميا امتناننا الشديد له ولزملائه في إدارة الشؤون السياسية وبعثة الأمم المتحدة الخاصة إلى أفغانستان على جهودهم الدؤوبة التي أدت إلى حل بعض المشاكل الإضافية في أفغانستان وسببها قتل الطالبان لدبلوماسيين إيرانيين وصحفي إيراني في مزار الشريف في ٨ آب/أغسطس من هذه السنة. وقد نجحت مهمة السفير الإبراهيمي في تأمين عودة رفات الإيرانيين المقتولين وإطلاق سراح من كانوا محتجزين في أفغانستان.

إن جمهورية إيران الإسلامية مصممة على العمل من أجل كفالة إلقاء القبض على المسؤولين عن جريمة القتل العمد لموظفيها الدبلوماسيين ولمراسل وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية في مزار الشريف وتقديمهم للعدالة تمشيا مع المعايير الدولية للمحاكمات العادلة.

وهذه مسألة بالغة الأهمية لم تسو بعد بين إيران والطالبان. وفي هذا الصدد، أعرب الأمين العام أيضا، في الفقرة ٧٢ من تقريره، عن صادق أمله في "أن تتعزز إنجازات مبعوثي الخاص، وذلك بعدة طرق من بينها، محاكمة المسؤولين عن قتل هؤلاء الإيرانيين".

إلا أن المشكلة الجوهرية في أفغانستان تتجاوز المسألة المتصلة بإيران، وتتمحور حول التهديد الذي يمثله الوضع القائم في أفغانستان للسلم والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي من جهة، وعلى الحالة غير المقبولة، وغير الإنسانية والمريعة التي يرضخ تحتها الآن الملايين من الشعب الأفغاني من جهة أخرى. وقد سنحت الفرصة أمس لي وللممثل الدائم لباكستان للإدلاء ببيانين في مجلس الأمن بشأن مسألة أفغانستان. وقد اشتكى، وأنا أوافقه في ذلك، من أن "باكستان كانت أيضا ضحية الإرهاب وتهريب المخدرات والأسلحة نتيجة للظروف السائدة في أفغانستان" (S/PV.3952، الصفحة ٢٥). وهذا بالتحديد هو ما يخشاه جميع جيران أفغانستان عن استمرار الوضع القائم فيها. بل إنني أجرؤ على القول إن من المحتمل أن يتزايد عدم الاستقرار الإقليمي الناجم عن الظروف السائدة في أفغانستان وأن يثير المزيد من الكراهية والعنف الإثنيين والدينيين في المنطقة الأوسع، أما المجالات التي تسبب قلقا بالغا للمجتمع الدولي بوجه عام ولمعظم جيران أفغانستان بوجه خاص فيما يتعلق باستمرار الوضع القائم في ذلك البلد فتشمل ما يلي: الآثار المزعزعة للاستقرار في المنطقة من جراء استمرار الصراع وإصرار الطالبان على حل عسكري؛ ورفض وقف إطلاق النار وجميع الجهود الهادفة إلى ايجاد حل سياسي؛ وانغماس الطالبان في عمليات القتل المنهجية التي تستهدف أعضاء الأقليات الإثنية والدينية في شمال أفغانستان؛ واستمرار مطاردة أعضاء جماعة الهازاراه من منزل إلى منزل؛ وحكم الطالبان القائم على البطش، والذي حول البلد إلى سجن كبير للشعب الأفغاني بمن فيهم السكان العاديون من قبيلة الباشتون؛ وتدهور حالة النساء والفتيات في جميع المناطق الخاضعة لسيطرة الطالبان - إذ لا يزال محرما على النساء والفتيات الحصول على الرعاية الصحية الكافية والتعليم، والعمالة، والاستفادة أحيانا من المساعدة الإنسانية؛ والمشكلة المتزايدة المتمثلة في انتاج المخدرات وتهريبها بوصفها المصدر الداخلي الرئيسي للدخل من أجل تمويل المجهود الحربي؛ وإيواء الإرهابيين، بمن فيهم أولئك الذين يعملون ضد البلدان المجاورة؛ وما تضمره قيادة الطالبان من أطماع إقليمية في عدد من المدن في الدول المجاورة، رغم الفوضى الداخلية والشواغل الأخرى؛ وإشعال الكراهية والقلاقل الإثنية والدينية لا في أفغانستان فحسب بل وفي البلدان المجاورة أيضا.

كل هذه المسائل حقيقية يدعمها توافر الأدلة وإفادات شهود العيان. وقيام الطالبان بإغلاق شمال أفغانستان في وجه العالم الخارجي طوال أربعة أشهر لن يجعل كل هذه المسائل تختفي إلى غير رجعية.

وردا على هذه المجالات التي تثير قلقا بالغا مستمرا، اعتمد مجلس الأمن أمس قراره ١٢١٤ (١٩٩٨)، لأن الطالبان رفضوا أن يعيروا اهتماما للنداءات المتكررة التي وجهها المجتمع الدولي والأمم المتحدة بغية وقف القتال والدخول في حوار سياسي يهدف إلى تشكيل حكومة تستند إلى قاعدة عريضة حقا وتكون متعددة الإثنيات وممثلة للشعب تمثيلا كاملا، وذلك بالرغم من الجهود الحسنة النوايا التي بذلها المبعوث الخاص للأمين العام، واجتماعه بزعيم الطالبان. ومن المنطلق نفسه، تنظر الجمعية العامة اليوم في مسألة أفغانستان.

وبسبب الحقائق التاريخية، والبنية التقليدية المتعددة الإثنيات لأفغانستان، لا تزال جمهورية إيران الاسلامية تعتقد أنه لا يمكن لغير حكومة عريضة القاعدة حقا ومتعددة الإثنيات وممثلة للشعب تمثيلا تاما وتحمي حقوق جميع أفراد الشعب الأفغاني من دون تمييز، أن تجلب السلام إلى أفغانستان وتعيد الحياة الطبيعية في البلد وتبدأ بإزالة دواعي القلق البالغ التي عددتها للتو. إن إدعاء الطالبان بأن حركتهم متعددة الإثنيات هراء. والقول بأن حركة الطالبان أعربت عن استعداد لتوسيع تكوينها الإثني الأمر الذي سيعني بالطبع أن قيادة الطالبان ستقوم باختيار بعض الأفراد المنتمين إلى إثنيات مختلفة - لا يقنع أحدا، بمن في ذلك الشعب الأفغاني.

إن حكومتي ملتزمة بسيادة أفغانستان واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدتها الوطنية. ورغم أنه تقع على عاتق شعب أفغانستان المسؤولية الأخيرة عن إحلال السلام، وبالتالي تبديد شواغل المجتمع الدولي، وعلى الأخص البلدان المجاورة، فإن حكومة بلدي تؤيد الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة، وتواصل التعاون معها، ولا سيما جهود السفير الإبراهيمي، التي لها دور مركزي تؤديه في سبيل بلوغ أهداف في تحقيق المصالحة الوطنية والتوصل إلى تسوية سياسية دائمة بمشاركة جميع الأطراف في النزاع وجميع شرائح المجتمع الأفغاني.

وفي هذا الصدد، نؤيد المبادرة التي أطلقتها حكومة أوزبكستان والتي تهدف إلى تيسير عملية المصالحة بتمهيد الطريق لعقد اجتماع لمجموعة "٦+٢" في طشقند.

إن فصل الشتاء الطويل والبارد المحفوف بالمخاطر في أفغانستان لا بد أن يلقي بعبئه الثقيل على الشعب الأفغاني، ولا سيما على المشردين منه في وسط أفغانستان وشمالها. وثمة حاجة ماسة في أفغانستان إلى المساعدات الغوثية الإنسانية الطارئة، ولا سيما الغذاء والملبس والدواء والمأوى. ونحن نثني على الأمين العام لتنسيقه جميع الجهود الدولية لإيصال المساعدة الطارئة إلى الشعب الأفغاني الذي يحتاج إليها، بالرغم من المشاكل التي يواجهها الموظفون الدوليون والتابعون للأمم المتحدة. كما نقدر الجهود المبذولة للتغلب على المشاكل الأمنية في أفغانستان بغية السماح بعودة موظفي الأمم المتحدة إلى أفغانستان من أجل استئناف إيصال المساعدة الإنسانية إلى شعب أفغانستان بفعالية ومن دون إعاقة. ونثني أيضا على اجتماع البلدان المانحة الذي اختتم أعماله أمس في طوكيو، ونؤيد النداء الموجه إلى جميع الدول والمجتمع الدولي عموما من أجل كفالة تنسيق المساعدة الإنسانية برمتها المقدمة إلى شعب أفغانستان مع الأمم المتحدة ومن أجل تجسيد مبدأ عدم التمييز في توزيع المساعدة على مستحقيها.

وفي ضوء ما سبق وقلته، فإن وفد بلدي يشارك في تقديم مشروع القرار A/53/L.66. وأود أن أسجل رسميا تقديرنا لوفد ألمانيا للمشاورات الواسعة والمطولة التي أجراها وللجهود المنسقة التي بذلها بشأن مشروع القرار هذا.

السيد عليموف (طاجيكستان) (ترجمة شفوية عن الروسية): يسود جمهورية طاجيكستان قلق بالغ إزاء التطورات داخل الجارة أفغانستان وحولها. ونأسف لأنه، طوال أكثر من سنتين الآن، ظلت النداءات العديدة التي وجهها المجتمع الدولي، بما في ذلك من خلال قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن، من أجل التوصل إلى تسوية سلمية للصراع في أفغانستان، تلقى التجاهل من جانب قيادة الطالبان التي رفضت المفاوضات وواصلت الرهان على حل عسكري للمشكلة الأفغانية بدعم مباشر ومكثف من الخارج.

وهذه الأعمال التي يقوم بها الطالبان أسفرت عن مقاومة عنيفة من خصومهم في أفغانستان، وأوجدت حالة مشحونة بزيادة جديدة في حدة المواجهة العسكرية أكثر خطورة ووحشية، وبتراجع أكبر لاحتمالات إحلال السلام والاستقرار في الأراضي الأفغانية.

إن الطالبان، مدفوعين بالرغبة في إحكام سيطرتهم لوحدهم على كامل إقليم أفغانستان عن طريق القوة، وممارستهم تقاليد همجية تذكر بالعصور الوسطى، يرتكبون انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان والقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي. ولقد شعرنا باشمئزاز عندما بلغنا نبأ اغتيال الطالبان بطريقة همجية الدبلوماسيين الإيرانيين والصحافي الإيراني في مزار الشريف. ونشعر باشمئزاز بالغ إزاء الأنباء التي تفيد بوقوع مجازر جماعية لأسرى الحرب والمدنيين في شمال أفغانستان، وإزاء اضطهاد الطالبان بصورة وحشية لممثلي مختلف المجموعات العرقية والدينية، فضلا عن تمييزهم ضد المرأة. وهذه الممارسات يجب وضع حد لها، ومرتكبو تلك الأعمال يجب أن يحاكموا ويعاقبوا.

لقد صعد مقتل الدبلوماسيين الإيرانيين بالفعل حدة التوتر في المنطقة. ونحن لا نستبعد إمكانية أن تؤدي أعمال الطالبان إلى زيادة تفاقم الحالة مما يفضي إلى وقوع حوادث مسلحة على الحدود الطاجيكية - الأفغانية وتدفق اللاجئين بصورة جماعية وتتعذر السيطرة عليها إلى بلادنا، ويمكن أن يكون بينهم مشاركون سابقون في العمليات العسكرية، ويمكن أن تؤدي، مثلما دلت الأحداث الأخيرة في منطقة لينين آباد، إلى مضاعفات خطيرة على مستقبل عملية السلام في بلدنا.

وعندما يأخذ المرء في الاعتبار الاتجاه المتزايد نحو تحويل أراضي أفغانستان إلى معقل للتطرف الديني، وملاذ للإرهابيين الدوليين، ومركز عالمي للاتجار بالمخدرات، يتضح أن الحالة المثيرة للجزع القائمة في ذلك البلد تشكل تهديدا للأمن ليس على صعيد إقليمي فحسب بل أيضا في السياق الدولي الأوسع نطاقا.

إن كل ما قلته يؤكد صواب الاستنتاج السياسي الذي خلصت إليه قبل عامين تقريبا زعامة مجموعة من بلدان رابطة الدول المستقلة، تعرف ببلدان الماتي الخمسة، ومفاده أن أعمال الطالبان يمكن أن تشكل تهديدا للسلام والاستقرار في جميع أنحاء وسط وجنوب آسيا. كما أن الأحداث الأخيرة في شمال أفغانستان أثبتت حسن توقيت القرار الذي قضى بإنشاء مجموعة ثلاثية تضم الاتحاد الروسي وطاجيكستان وأوزبكستان بغية التصدي للتطرف الديني.

وحكومة طاجيكستان، التي يستند موقفها إلى أنه يجب ألا يُسمح للتهديد الحالي بتقويض عملية المصالحة الوطنية، اتخذت تدابير لتعزيز الحدود الطاجيكية - الأفغانية في قطاعات تتصف بخطورة متزايدة، ونحن على استعداد لأن نتخذ مع شركائنا في رابطة الدول المستقلة تدابير مناسبة من أجل حماية مصالحنا المشتركة وأمننا المشترك.

وترحب طاجيكستان بالمشاركة النشطة للأمم المتحدة في الجهود الرامية إلى تحقيق تسوية للصراع الأفغاني، ونحن نؤيد تمام التأييد الجهود التي يبذلها في هذا السياق المبعوث الخاص للأمين العام إلى أفغانستان، السفير الإبراهيمي.

وقد شاركنا في تقديم قراري مجلس الأمن ١٠٧٦ (١٩٩٦) و ١١٩٣ (١٩٩٨)، وجميع قرارات الجمعية العامة بشأن أفغانستان، بما في ذلك مشروع القرار المعروض حاليا على الجمعية العامة.

إن موقف طاجيكستان من إيجاد تسوية في أفغانستان معروف جيدا. فمن الضروري أن يكون هناك وقف فوري لإطلاق النار وإجراء مفاوضات لإحلال السلام يشارك فيها على قدم المساواة ممثلو جميع الفصائل المتخاصمة بغية تشكيل حكومة ائتلافية ذات قاعدة عريضة في افغانستان تحمي مصالح جميع المجموعات السياسية والعرقية والدينية لسكان البلاد. ويجب أن تبدأ عملية السلام في أفغانستان وأن تجري برعاية الأمم المتحدة وبمشاركة مجموعة جيران وأصدقاء أفغانستان المعروفة بمجموعة "الستة زائد اثنان". ويحدونا الأمل في أن يُسهم الاجتماع المقبل في طشقند لممثلي مجموعة الدول تلك في تحقيق تسوية بين الأفغانيين، وطاجيكستان، من جهتها، على استعداد للمساعدة بكل طريقة ممكنة في تلك الجهود.

السيد فرهادي (أفغانستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اتخذت الجمعية العامة في العام الماضي القرار ٢١١/٥٢ بتوافق الآراء، وعلق شعب أفغانستان مرة أخرى آماله على الأمم المتحدة في إجراء عملية تفاوضية من شأنها أن تفضي في نهاية المطاف إلى إحلال السلام والأمن. وللأسف فإن سياسة الهيمنة التي تنتهجها باكستان عن طريق مناصرة نهج الطالبان الميال للقتال والرافض للسلام، بددت مرة أخرى أي أمل في إحلال السلام والأمن في أفغانستان. وهذه السياسات لم تسبب معاناة كبرى لأبناء بلدنا فحسب، بل ولَّدت أيضا قدرا كبيرا من الشعور بالخوف وعدم الاستقرار فيما بين بلدان المنطقة، حسبما سمعنا من بعض زملائنا في هذه الجلسة.

ولهذا الخوف من عدم الاستقرار جذور في النوايا الحقيقية لباكستان وسياستها المتصفة بالمغامرة في المنطقة وأيضا في انتشار النزعة الانتكاسية والرجعية للطالبان في شكل "تدويل الطالبان"، وهو مذهب عمل في أنحاء معينة من العالم، على تحويل إرهابيين معينين إلى أبطال خالدين. والواقع أن سياسة الهيمنة التي تنتهجها باكستان هي التي تتسبب باستمرار في رد الفعل المشروع لبلدان المنطقة.

إن قرار العام الماضي بشأن أفغانستان تضمن أفكارا سامية وممتازة عن إحلال السلام والأمن في أفغانستان والمنطقة. وأعرب أيضا عن مشاعر من القلق إزاء بعض التطورات السلبية في أفغانستان التي لها آثار ضارة خطيرة على المنطقة وخارجها. والأفكار والشواغل التي تضمنها القرار هي بالدرجة الأولى كما يلي: أولا، الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي؛ وثانيا، استمرار التدخل الأجنبي وضلوع أفراد عسكريين أجانب؛ وثالثا، استمرار استعمال أراضي أفغانستان لتدريب وإيواء الإرهابيين ومنظماتهم؛ ورابعا، استمرار إنتاج المخدرات وتوسع شبكات الاتجار بالمخدرات؛ وخامسا، ضرورة استمرار المناشدة بأنه ليس هناك حل عسكري للصراع الأفغاني.

واسمحوا لي أوضح بإيجاز النقاط التي ذكرتها واحدة تلو الأخرى، وأن أكشف الحقيقة بشأن من فعل ماذا في أفغانستان خلال السنة الماضية.

لقد أبلغ عن انتهاكات فادحة وصارخة لحقوق الإنسان ارتكبها الطالبان في تقارير منظمة العفو الدولية، ومنظمة مراقبة حقوق الإنسان، والسيد بايك، المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في أفغانستان، وفي وسائل الإعلام العالمية. وقدمت تلك التقارير معلومات مفصلة عن استخفاف الطالبان التام بأرواح وحريات وأمن السكان الخاضعين لاحتلالهم العسكري، وعلى وجه الخصوص الفصل بين الجنسين، وطائفة من السياسات التمييزية تجاه الجماعات العرقية الكبيرة في أفغانستان.

ففي ٢١ آذار/ مارس ١٩٩٨، قدم السيد بايك تقريره الوارد في الوثيقة E/CN.4/1998/71، إلى لجنة حقوق الإنسان. وكان قد زار عددا من المحافظات داخل أفغانستان، بما في ذلك العاصمة كابل، التي تحتلها جماعة الطالبان المرتزقة منذ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦. وتبين للمقرر الخاص أن حالة حقوق الإنسان قد تدهورت، وخاصة في المناطق الواقعة تحت سيطرة الطالبان. ونقرأ في الفقرة ١٩ من التقرير أن كابل قد تحولت بالفعل إلى "مدينة أشباح". إذ يغشى الخوف الرجال والنساء على السواء من الإيقاف أو المضايقات من شرطة الطالبان، وهذا بالإضافة إلى الانخفاض الهائل في القوة الشرائية للسكان بسبب تدهور قيمة العملة الأفغانية الناجم عن اقتصاد الحرب الكارثي النتائج، قد جعل شوارع المدينة مهجورة بالفعل، حتى في منتصف النهار. وأصبحت انتهاكات حقوق الإنسان، وفقا لملاحظات المقرر الخاص في كابل، ذات طابع مؤسسي وأكثر انتظاما وأكثر مكرا. ومن المحزن جدا أن يتحدث بعض الممثلين هنا عن "سلطات كابل".

وفيما يتعلق بالحقوق الإنسانية للنساء والفتيات وحقهن في التعليم، والعمل والوصول إلى الخدمات الصحية، يذكر المقرر الخاص في الفقرة ٢٥ أنه لم يحدث أي تغيير إلى الأحسن. فالشرطة الدينية تقوم بمضايقة وضرب النساء اللائي لسن في صحبة مرافقين من الرجال، ويمكن لطفل عمره أربع سنوات أن يكون مقبولا كمحرم لامرأة بالغة ومتعلمة. بل إن وكالة "أسوشييتد برس" للأنباء أوردت في ٢ كانون الأول/ ديسمبر تقريرا عن أن الطالبان أصدرت مرسوما جديدا يأمر الحافلات التي تنقل النساء فقط أن تقيم ستائر تخفي السائق عن الركاب الإناث.

ويجدر بالذكر هنا أن المقرر الخاص ذكر أنه قبل احتلال المرتزقة الطالبان لكابل، كانت النساء تشكل ٧٠ في المائة من جميع المعملين، وحوالى ٥٠ في المائة من موظفي الخدمة المدنية وما يقدر بـ ٤٠ في المائة من الأطباء. وبالإضافة إلى ذلك، كانت هناك أكثر من ٥٠٠٠ طالبة في جامعة كابل، أي حوالى نصف الطلبة في الجامعة.

أما بالنسبة لانتهاكات القانون الإنساني الدولي، والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، وجرائم الحرب، والإبادة الجماعية و"التطهير العرقي" من جانب مرتزقة الطالبان، فقد كتبت عنها بإسهاب وسائل الإعلام العالمية والمقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في أفغانستان، وعلى وجه الخصوص في تقريره المؤرخ ٢٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٨. واستخدم المقرر الخاص، في وصفه لغزو الطالبان واحتلالها لمزار الشريف في ٨ آب/أغسطس ١٩٩٨ - وهذه مسألة ذكرها العديد من زملائي هنا - عبارة "نوبة جنون القتل" عندما كان يشير إلى حادثة ورد وصفها في مقالة نشرت في صحيفة "الصنداى تايمز" (لندن)، مؤرخة ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، وعنوانها "كيف ذبح الطالبان ٨٠٠٠". وكان الطالبان يمارسون عمليات القتل المخطط والمنتظم، والإبعاد، والاغتصاب، والإعدام بلا محاكمة، والاختطاف، والاعتقال التعسفي، والنهب، يرافقهم ويساعدهم أفراد عسكريون باكستانيون. وقد ذكرهم المقرر الخاص بالتحديد باسم "الطالبان البنجاب"، مشيرا إلى أن أصلهم من محافظة البنجاب في باكستان.

وتتراوح تقديرات الذين قتلوا في "نوبة جنون القتل" في مزار الشريف ما بين ٨٠٠٠ و ١٢٠٠٠ شخص. إلا أن تقرير منظمة مراقبة حقوق الإنسان يقول إن تلك الحادثة

> "تُمثل واحدة من أسوأ الأمثلة الفردية لقتل المدنيين الأفغان خلال ٢٠ سنة من الحرب الأفغانية". ("أفغانستان: مذبحة مزار الشريف"؛ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، المجلد ١٠، العدد ٧).

ومن دواعي الأسف، أن كل هذا يستمر في الحديث في بلد شارك قبل منتصف قرن مضى بنشاط في صياغة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

ثانيا، لقد أعرب قرار السنة الماضية بقوة عن قلقه من التدخل الخارجي في أفغانستان ودعا جميع الدول إلى الامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية لأفغانستان. وبالإضافة إلى ذلك، دعا قرار مجلس الأمن ١١٩٣ (١٩٩٨) المؤرخ ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٨ جميع الدول إلى اتخاذ تدابير صارمة لمنع أفرادها العسكريين من تخطيط العمليات العسكرية في أفغانستان والمشاركة فيها. بيد أن المخابرات العسكرية الباكستانية - الجهاز المشترك بين أفرع المخابرات - والعناصر العسكرية الباكستانية، في تحد تام للرغبة التي أعلن عنها المجتمع الدولي، أصبحت أكثر نشاطا في عمليات الطالبان العسكرية في داخل أفغانستان، غرض ماكر يتمثل في تحقيق ما ظلت دائما باكستان المنهوكة من جانب الهند تسميه بـ "العمق

الاستراتيجي"، وهو ما أعلن عنه صراحة وزير الخارجية الباكستاني آنذاك، جوهر أيوب خان، في مقابلة أجرتها معه صحيفة الأهرام اليومية المصرية في تموز/يوليه الماضي.

إن المشاركة الضخمة من جانب وحدات عسكرية باكستانية في آب/أغسطس في شمال أفغانستان ووقوع مئات الباكستانيين أسرى حرب - الأمر الذي أكدته زيارات بعثة الأمم المتحدة الخاصة إلى أفغانستان والمقرر الخاص - يشكلان دليلا لا يمكن إنكاره على العدوان الباكستاني على أفغانستان.

وعلاوة على ذلك، عرضت شبكات التلفزة الدولية، بما في ذلك "سي.إن.إن"، صور العديد من الباكستانيين الجرحى الذين أصيبوا في الهجوم بصواريخ توماهوك الذي استهدف مركز الإرهابيين في أفغانستان. وعرضت "سي.إن.إن" أيضا قائد المنظمة الباكستانية المتطرفة، حركة المجاهدين - التي كانت تسمى سابقا حركة الأنصار - خلال مؤتمر صحفي صرح فيه بأنه سيشن هجوما انتقاميا لأن بعض رجاله قتلوا في الهجوم الصاروخي.

وعلاوة على ذلك، في اليوم التالي للهجوم بالصواريخ، في ٢١ آب/أغسطس ١٩٩٨، أردي قتيلا العقيد كارمين كالو، المستشار العسكري لبعثة الأمم المتحدة الخاصة - وهو مواطن إيطالي - بعد أن أطلق عليه النار بوحشية اثنان من الإرهابيين الباكستانيين، المعينين للعمل في كابل مع مئات من الإرهابيين الباكستانيين الآخرين. وأود أن أعرب عن تعازي وفد وحكومة بلدي القلبية إلى أسرة العقيد كارمين كالو.

ويذكر الأمين العام في تقريره المؤرخ ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ أن:

> "بعثة الأمم المتحدة الخاصة إلى أفغانستان تلقت تقارير عن وجود أعداد كبيرة من غير الأفغانيين، يُزعم أن معظمهم من أصل باكستاني، يشاركون في جميع جوانب القتال إلى جانب قوات الطالبان". (A/53/455، الفقرة ٧)

وجاء في التقرير أيضا أنه "قد عرض على البعثة في باميان عدد من المقاتلين قيد الأسر أجرت مقابلات لهم"، وأن جميعهم "اعترفوا بأنهم باكستانيون" (المرجع نفسه). وهكذا، كما أوجزنا في رسائلنا المرفقة بالوثيقة A/53/468، من الواضح بجلاء أنه لولا المشاركة الفعلية لأفراد عسكريين باكستانيين يتجاوز عددهم ٣٥٠٠٠ بكثير يتولون، بين أمور أخرى، تشغيل معسكرات التدريب والشبكات الإدارية، لما تحقق للطالبان إخضاع أجزاء من أراضي أفغانستان وشعبها.

ولذا فإننا نغتنم هذه الفرصة لكي نعرب مرة أخرى عن خيبة أملنا إزاء موقف الأمم المتحدة التي تجنبت حتى الآن أن تذكر صراحة الوجود والاشتراك العسكريين الباكستانيين في أفغانستان. وحتى الآن لم تقرر الأمم المتحدة التحقيق في هذه المسألة بعينها وفي أحداث أخرى عديدة، على الرغم من الطلبات التي قدمتها دولة أفغانستان الإسلامية.

ومما يؤسف له أن تقرير الأمين العام استخدم مصطلح "مغامرين مستقلين خاصين يقاتلون من أجل قضية" (المرجع نفسه) إشارة إلى المقاتلين الباكستانيين في أفغانستان. ويذكرنا ذلك بمصطلح آخر من مصطلحات الأمم المتحدة أثناء وجود قوات الاتحاد السوفياتي السابق في أفغانستان. فعندئذ لم تتجرأ الأمم المتحدة على أن تعرب بوضوح أنه يتعين على الاتحاد السوفياتي السابق أن يسحب قواته من أفغانستان. وبدلا من ذلك، استخدمت مصطلح "القوات الأجنبية" التي قالت إنها ينبغي أن تنسحب من أفغانستان. وأن مصطلح "مغامرين خاصين" ربما ارضى وما زال يرضي بعض البيروقراطيين في الأمم المتحدة الذين، تمشيا مع الروح التي سادت أثناء فترة الحرب الباردة، أرادوا تجنب إثارة الحساسيات. لكن في ضوء الوجود العسكري الباكستاني في أفغانستان فإن شعب أفغانستان وأولئك الذين ما زالوا مهتمين بالتنمية في أفغانستان يهزأون من التستر وراء هذه الديماغوجية.

وفيما يتعلق بمشاعر القلق إزاء استخدام الأراضي الأفغانية لتدريب وإيواء الإرهابيين: ما فتئنا منذ أربع سنوات خلت نحذر المجتمع الدولي من على هذا المنبر من وجود معسكرات تدريب إرهابية أنشئت وتدار في الأجزاء المحتلة من أفغانستان، بمشاركة نشطة من جانب الاستخبارات العسكرية الباكستانية. ونحن ممتنون للسيد نوربرت هول الرئيس السابق لبعثة الأمم المتحدة الخاصة إلى أفغانستان الذي ذكر في تقريره المؤرخ ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ ما يلي:

"وذكر موظفون تابعون للأمم المتحدة أيضا أنهم قابلوا وحدة تدريب عسكرية أجنبية غير محددة الهوية تتكون من عدة مئات من الأشخاص قرب كابل". (A/52/682، الفقرة ١٨)

وبمجرد أن ينتهي التدريب النظري، تقوم دائرة الاستخبارات العسكرية الباكستانية بتنظيم دورات تدريب عملي للإرهابيين المتدربين في هذه المعسكرات حتى يمكنهم المشاركة في معارك ضد قوات دولة أفغانستان الإسلامية. وبعد أن يحصلوا على معرفة وتجربة قتالية كافيتين - بما في ذلك قتل المدنيين - يرسل هؤلاء الإرهابيين إلى بلدان أخرى في المنطقة وخارجها.

وقد أوضحت الصور التي التقطتها عدسات التلفزيون في أعقاب ضرب أفغانستان بصواريخ توماهوك في ٢٠ آب/أغسطس الماضي أن الضرب لم يسفر إلا عن مقتل باكستانيين وبعض المتطرفين العرب الخاصين. وباستخدام التراب الأفغاني كمعسكر تدريبي إرهابي تُعلن منه الحرب - عن طريق خدمات عناصر معينة - ضد بلدان أخرى، فإن الاستخبارات العسكرية الباكستانية تعرض للخطر حياة وممتلكات أفغانيين أبرياء. وفي الواقع أن جريمة القتل المتعمد للمقدم كالو، المستشار العسكري الإيطالي لبعثة الأمم المتحدة الخاصة إلى أفغانستان، من جانب باكستانيين معينين في كابل، بعد يوم واحد من الهجمات بصواريخ توماهوك، يمثل حقيقة قاتمة تدعو إلى التأمل العميق.

وبالإضافة إلى ذلك، أفاد المقرر في مذكرته الملحقة بالوثيقة A/53/539 المؤرخة ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ أن عشرة دبلوماسيين إيرانيين ومراسل وكالة الأنباء الإسلامية قتلوا عندما قامت قوات الطالبان وأشخاص متحالفون معها وصفهم المقرر بأنهم "طالبان بنجابيون" بدخول القنصلية الإيرانية في مزار الشريف، في اليوم الأول من استيلاء الطالبان على المدينة، في ٨ آب/أغسطس. والإيراني الوحيد الذي نجا من مذبحة مزار وتمكن من الوصول إلى بلده شهد بأن قائد مقتحمي القنصلية الإيرانية كان يتكلم لغة الأوردو الباكستانية عندما كان يعطي أوامره لعصابته.

وفيما يتصل بالشواغل إزاء إنتاج المخدرات والاتجار بها، فإن الرئيس برهان الدين رباني رئيس أفغانستان أعلن في البيان الذي ألقاه في ٨ حزيران/يونيه أمام الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة المكرسة لمشكلة المخدرات في العالم، إنطلاقا من تعاليم الإسلام الأساسية، أن المخدرات والمواد الضارة بالعقل أو البدن تلحق الأذى ببني البشر، سواء كانوا أعضاء مجتمع إسلامي أو غير إسلامي، لأن المنطق والفكر من عطايا الله" (A/S-20/PV.2، ص ١٧). وحذر السيد عبد الله نائب وزير خارجية أفغانستان في بيانه بتاريخ ٢٩ أيلول/سبتمبر من مثلث آثم يخيم على منطقتنا، مثلث يشمل أولا، جهاز المخابرات العسكرية الباكستانية، وثانيا فروع الإرهاب الدولي والسياسيين - العسكريين الباكستانيين المتجرين بالمخدرات، وثالثا مرتزقة الطالبان سيئي الصيت. ويقدر إنتاج المخدرات في الأراضي التي تسيطر عليها الطالبان بأكثر من ٩٦,٣ في المائة من إجمالي الناتج الأفغاني. وهذه الزيادة تُعزى إلى إضفاء الطابع المؤسسي على الضريبة التي يفرضها الطالبان على زراعة وتصدير الخشخاش، وهما النشاطان اللذان يراقبهما تجار المخدرات الباكستانيون عن كثب بوصفهما من الأعمال التجارية المربحة - وربما العمل التجاري الوحيد المربح في باكستان.

وفي العام الماضي، ساد شعور بالحماس لدى بعض موظفي برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، نتيجة توقيع مذكرة تفاهم مع الطالبان ترمي إلى تخفيض إنتاج الخشخاش في المناطق الخاضعة لسيطرة الطالبان. وأحاطت أبواق الدعاية الباكستانية وبعض موظفي الأمم المتحدة بدعاية كبيرة نجاحهم في توقيع مذكرة التفاهم. وكان مخيبا للآمال، لكنه واقعي أن هؤلاء الموظفين أنفسهم اشتكوا هذا العام من زيادة قدرها ٩ في المائة في الأراضي الصالحة للزراعة التي خصصت لزراعة الخشخاش في الأراضي التي يسيطر عليها الطالبان في أفغانستان.

وفيما يتعلق بالتراث الثقافي لأفغانستان، استمرت هذا العام دون هوادة أعمال التخريب التي يقوم بها الطالبان ضد التراث الثقافي لأفغانستان. وقد أدى نهب وسلب المحفوظات الوطنية في العاصمة كابل، التي ظلت آمنة بالرغم من الحروب بالوكالة التي كان يرعاها الأجانب، إلى قيام مهربين باكستانيين بعرضها بنودا كثيرة منها للبيع في صفقات سرية.

لقد صدمت العالم أنباء القصف المتعمد لأحد التمثالين العملاقين لبوذا في باميان - فهناك تمثالان عملاقان لبوذا في باميان - من جانب قوات الطالبان

الغازية بعد دخولها المدينة في أيلول/سبتمبر. وكان إحراق مكتبة ناصر خسروا البلخي في بول خمري في تشرين الثاني/نوفمبر - التي كانت تضم أكثر من ٥٥ ٠٠٠ مجلد من الكتب باللغة الفارسية بالإضافة إلى محفوظات أصلية لا تعوض - ضربة خطيرة وجهت للتراث الثقافي للبشرية.

وأسترعي انتباه الجمعية العامة إلى إعلان السيد فردريكو مايور، مدير عام منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، بشأن هذا الموضوع.

وفيما يتعلق بالقلق إزاء الدعوة إلى حل عسكري للصراع الأفغاني، فإن الطالبان، الذين اختاروا الحل العسكري لمشكلة أفغانستان بأن أصبحوا أداة للهيمنة الإقليمية لباكستان، استمروا في احتلالهم العسكري لأفغانستان. وقد جعل رفض الطالبان التفاوض بشأن تسوية سياسية تحظى بتأييد دولي مع حكومة دولة أفغانستان الإسلامية، الحوار بين الأفغانيين عقيما. وفي شهر أيار/ مايو من هذه السنة، رغم مناشدة الأمين العام لنا الاستمرار في المفاوضات، قام الطالبان من طرف واحد فجأة بالانسحاب من اجتماع اللجنة التوجيهية المشتركة الذي عقد بإشراف الأمم المتحدة في إسلام أباد بين الجانبين المتصارعين.

ولنتذكر أن السيد نوربرت هول قد أشار بالفعل إلى موقف مرتزقة الطالبان العدواني والمناصر للحرب. وجاء في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٦ آذار/ مارس ١٩٩٧ أنه

> "يبدو بالاستناد إلى ما يقوله الطالبان أو ما يقومون به من أنشطة على أرض الواقع، أنهم مصممون على الفوز بالسيطرة العسكرية والسياسية على كل أفغانستان وإقامة الدولة الإسلامية التي يحلمون بها". (A/53/838، الفقرة ٧)

وأشار التقرير إلى أن العديد من البلدان يرى في ذلك تهديدا خطيرا لحدوده وللسلم والأمن في المنطقة.

وأود أن أدلي بتعليق موجز للغاية عن التقرير الأخير للأمين العام بشأن الحالة في أفغانستان وآثارها بالنسبة للسلم والأمن الدوليين، المؤرخ ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ (A/53/455). أولا، الأحداث في أفغانستان تتطور بوتيرة سريعة. وأحدث الانتفاضات الجماعية التي وقعت خلال تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر من هذه السنة في كافة أرجاء الأراضي التي يحتلها الطالبان في شمال أفغانستان، وضعت حدا لتقدم الطالبان العسكري الذي بدأ في تموز/يوليه ١٩٩٨. ونتيجة لذلك، حرر العديد من المناطق. على أن المشاركة الكبيرة والخدمات التطوعية التي قدمها السكان المحليون في الأراضي المحتلة لمساعدة القوات المسلحة لدولة أفغانستان الإسلامية في قتالها ضد العدوان والتدخل الباكستانيين، وكذلك ضد المرتزقة الباكستانيين الذين يسمون بالطالبان، هي أبرز الخصائص التي تتميز بها التطورات الجديدة في أفغانستان. وهذا الإدراك للطابع الحقيقي للطالبان كالأداة العسكرية لباكستان لا يقتصر على الطاجيكيين والأوزبكيين والهزريين الموجودين ضمن سكان شمال ووسط أفغانستان، ولكنه قائم أيضا بين الباشتونيين أنفسهم في شرق أفغانستان وجنوبها. ومع ذلك لا يقدم آخر تقريرين للأمين العام أي فهم أو معلومات عن تعاطف بعض زعماء الباشتون مع القوات المسلحة لدولة أفغانستان الإسلامية التي حررت مؤخرا مناطق في الشرق.

ونحن ممتنون للسيد بايك، المقرر الخاص. لأنه أشار في الفقرة ٣٢ من الوثيقة E/CN.4/1998/71، المؤرخة ١٢ آذار/ مارس ١٩٩٨، إلى أنه قد بلغه أن "سكان مدينة قندهار"، مقر الطالبان ومسقط رأس زعيمهم، "ليسوا موضع ثقة الطالبان نظرا لأن الناس ينظرون إليهم بصفتهم محتلين." وهذا أمر هام من حيث أن فئة الباشتونيين العرقية في أفغانستان ينتاب أفرادها الشك في ولاء الطالبان.

ثانيا، إن إلقاء اللوم بالقدر نفسه على جميع الزعماء الأفغان وعلى جميع الأطراف سيعتبر أمرا غير منصف وغير عادل في ضوء الوقائع على أرض أفغانستان. إن دولة أفغانستان الإسلامية تدافع عن سيادتها وسلامتها الإقليمية واستقلالها وقد أعربت دائما عن استعدادها لحل الصراع عن طريق الوسائل السلمية والمفاوضات. غير أن المساواة بين دولة أفغانستان الإسلامية ومجموعة الطالبان المرتزقة يمثل إساءة ويخالف أيضا ميثاق الأمم المتحدة ومبدأ تساوي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ونحن لسنا فصيلا وتسميتنا بذلك سيكون أمرا غير منصف. والمساواة بين دولة أفغانستان الإسلامية، التي تواصل الدفاع عن سيادتها بالطالبان، الذين هم قوة من المرتزقة، تسعى لتنفيذ سياسة باكستان التوسعية، تمثل صفعة في وجه الحضارة الإنسانية. كذلك فإن من الحقوق الأزلية لأية دولة مستقلة أن تتعايش مع غيرها في مجتمع الأمم، بدون أي قسر أجنبي. وسيكون من الخطأ الفادح

اعتبار أدوات الطغيان والمرتزقة التابعين لبلد أجنبي والمحرضين على الإرهاب الدولي والمنتفعين من تهريب المخدرات غير المشروعة ودعاة الفصل بين الجنسين وأبطال التعصب مساوين لأفراد متحضرين مثلنا هنا. إن المساواة بين العدالة والظلم أمر يعني محاباة الظلم.

إن جمهورية أفغانستان الإسلامية، باشتراكها في تقديم مشروع القرار هذا، تؤكد مجددا التزامها بدعم عملية الأمم المتحدة السلمية. ونحن نقدر أيما تقدير جهود الجمعية العامة والمبعوث الخاص للأمين العام إلى أفغانستان، السفير الأخضر الإبراهيمي، التي ترمي إلى إحلال السلم في أفغانستان وإنشاء حكومة عريضة القاعدة.

وقبل أن أختتم بياني، أستميح الجمعية العامة عذرا في أن أستكمل محتويات بياني، في ضوء الأحداث الجديدة. فأولا، اتخذ مجلس الأمن القرار ١٢١٤ (١٩٩٨) مساء أمس، ٨ كانون الأول/ ديسمبر، بشأن الحالة في أفغانستان. ودولة أفغانستان الإسلامية ترحب بقرار مجلس الأمن هذا وتعرب عن تأييدها له وعن التزامها بالتعاون التام من أجل تنفيذه.

إن الفقرة ١٥ من قرار المجلس، التي تعرب عن استعداد المجلس للنظر في فرض تدابير بغية تحقيق التنفيذ الكامل لقرارات الأمم المتحدة بشأن أفغانستان، بالغة الأهمية.

ثانيا، ترحب دولة أفغانستان الإسلامية بالإعلان الصادر عن الاجتماع السنوي الرابع لمجموعة دعم أفغانستان، المعقود في طوكيو، اليابان، في يومي ٧ و ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، والذي زودنا السفير كونيشي لتوه ببعض المعلومات عنه، وأعرب عن شكري لذلك. لقد أيد المشاركون في اجتماع طوكيو لمجموعة دعم أفغانستان عملية الأمم المتحدة السلمية وأعربوا عن قلقهم إزاء حالة حقوق الإنسان في أفغانستان وحق النساء والفتيات الأفغانيات في التعليم والعمل.

وأود أن أختتم بياني بالإعراب عن شكر وفد بلدي الصادق للوفد الألماني على جهوده الدؤوبة لتنسيق عملية إعداد مشروع القرار المعروض علينا اليوم. ونحن أيضا ممتنون لجميع مقدمي مشروع القرار. وإضافة إلى ذلك، نحن ممتنون للغاية لجميع السفراء والممثلين الذين دعموا مشروع القرار الذي سنعتمده اليوم وشددوا على أهميته.

السيد كمال (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن وفدي ممتن للأمين العام لتقريره المؤرخ ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، الوارد في الوثيقة A/53/695، عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين. ويبين التقرير الذي يغطي التطورات العسكرية والسياسية والإنسانية والاجتماعية في أفغانستان، حصول تطورات إيجابية وسلبية على حد سواء في أفغانستان خلال العام المنصرم.

وكان التطور الأبرز هذا العام التغير الجوهري في الحالة على الأرض في أفغانستان في أعقاب استيلاء سلطات كابل على مزار الشريف في ٨ آب/أغسطس ١٩٩٨ وباميان في وسط أفغانستان في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨. واستنادا إلى ما جاء في تقرير الأمين العام، سيطرت سلطات كابل، اعتبارا من أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، على معظم البلاد وبدا وكأن الجبهة المتحدة، باستثناء المقاتلين المؤتمرين بقيادة أحمد شاه مسعود، قد أزيلت إلى حد كبير ولم تعد تشكل قوة قابلة للاستمرار.

إن باكستان لا تحبذ حلا عسكريا للصراع في أفغانستان وهي تولي أعلى قدر من الأهمية للمساعي الرامية الى إحلال السلام في أفغانستان. ومن المشجع أن ينعم بالسلام الآن نحو ٩٠ في المائة من مساحة أفغانستان الخاضعة لسيطرة نظام كابل، ولا بد من الاعتراف بهذه الحقيقة والتعاطي مع سلطات كابل، التي تمثل الحكومة الفعلية في أفغانستان، وذلك لما فيه مصلحة تعزيز السلم وتوطيده في ذلك البلد. وأما الميل إلى التغاضي عن هذه الحقيقة فلن يخدم هدف استعادة السلام ولن يخفف المشاق الاقتصادية البالغة التي ظل الشعب الأفغاني يعانيها طوال عقدين من الخراب الذي سببه أولا الاحتلال السوفياتي الوحشي والطويل الأمد ثم الصراع على السلطة فيما بين أمراء الحرب.

وتشعر باكستان بقلق بالغ إزاء عمليات القتل التي يقع ضحيتها نساء وأطفال أبرياء في الصراع بين الأخوة الدائر في أفغانستان. ويسودنا بشكل خاص قلق بالغ إزاء استمرار القوات التابعة للقائد أحمد شاه مسعود بقصف كابل. واستنادا إلى الأرقام التي أوردتها بعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان، سقط ما يفوق مجموعه ١٣٠ صاروخا على منطقة كابل خلال الفترة الممتدة من ١ حزيران/يونيه إلى ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام. ويكشف تقرير الأمين العام أيضا أنه في يومي ٢٠ و ٢١ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٨ وحدهما، سقطت تسعة

صواريخ من طراز لونا على منطقة سكنية في مدينة كابل، مما أدى الى مقتل أكثر من ١٩٠ شخصا. وهذه الأمثلة وسواها عن عمليات القتل تدعو إلى الأسف ويجب أن تتوقف على الفور.

لقد أدانت باكستان قتل موظفي القنصلية العامة الإيرانية في مزار الشريف هذا العام، وكذلك قتل مسؤولَين من البعثة الخاصة، أحدهما مسؤول في الشؤون السياسية والآخر نائب مستشار عسكري. ونأمل في إلقاء القبض على المسؤولين عن ارتكاب جرائم القتل هذه ليمثلوا أمام القضاء قريبا.

ونتيجة لقتل موظفي البعثة الخاصة، جمّدت الأمم المتحدة نشاطاتها في أفغانستان. إلا أننا نأمل الآن، في أعقاب توقيع البروتوكول الإضافي لمذكرة التفاهم بين الأمم المتحدة وإمارة أفغانستان الإسلامية في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، في أن تعاود الأمم المتحدة نشاطاتها الإنسانية في أفغانستان قريبا.

ونلاحظ مع الأسف حصول العديد من عمليات القتل الانتقامية في أفغانستان هذا العام. وفي هذا السياق، نعرب عن قلقنا العميق إزاء عدم قيام الأمم المتحدة، بالرغم من النداء الصريح الذي أطلقته الجمعية العامة في العام الماضي في قرارها ٢١١/٥٢، بإتمام تحقيقاتها في عمليات قتل أسرى الحرب، التي جرت في عام ١٩٩٧ في مدينة مزار الشريف وحولها. فمثل هذا التقاعس يشوه صورة الأمم المتحدة بوصفها وسيطا محايدا وغير منحاز.

ونرحب بإعلان سلطات كابل في تشرين الأول/ أكتوبر من هذا العام بأنها ستحظر إنتاج الألغام الأرضية ونقلها وبيعها. إلا أننا، ومن جهة أخرى، نأسف أسفا عميقا لما كشفه تقرير الأمين العام بأن التحالف الشمالي مستمر في زرع الألغام، مما يؤدي إلى إيقاع إصابات في صفوف الأبرياء من نساء وأطفال. ونحن قلقون أيضا إزاء التقدم البطيء في عمليات إزالة الألغام التي تجرى بإشراف برنامج الأعمال المتعلقة بالألغام في أفغانستان التابع لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الإنسانية في أفغانستان. ونأسف لأن مساحة المناطق التي أزيلت منها الألغام هذا العام لم تتجاوز ٢٣ كيلومترا مربعا. وفي هذا السياق، أود أن أذكر ببياننا الذي أدلينا به العام الماضي والذي أشرنا فيه إلى أنه إذا ما استمر العمل بالوتيرة الحالية، ستستغرق إزالة الألغام مما تبقى من المناطق الملغمة ذات الأولوية القصوى والتي تبلغ مساحتها ١٤٠ كيلومترا مربعا، عقدا إضافيا، ناهيك عن الهدف الحقيقي المتمثل في إزالة الألغام من البلد برمته. والفارق في الإسراع أو عدم الإسراع في العمل هو أن ٣٠ ٠٠٠ أفغاني آخر قد يقتلون جراء انفجار ملايين الألغام التي خلفتها القوات السوفياتية وتلك التي زرعت في الأعوام الأخيرة. ونحن نحث مرة أخرى على بذل جهود متضافرة وتقديم هبات سخية لبرامج إزالة الألغام التي تقوم بها الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. وينبغي أن يُسأل أولئك الذين زرعوا الألغام ثم غادروا أن يقدموا خرائط بحقول الألغام بغية تيسير جهود إزالة الألغام، وأن يشاركوا في تحمل العبء الناجم عن إزالتها، وأهم من ذلك، أن يدفعوا تعويضات لأسر ضحايا الألغام.

ومن بين التطورات الإيجابية التي حصلت هذا العام رفع الحصار عن هازاراجاد في وسط أفغانستان. ونلاحظ مع التقدير أنه بعد استئناف توريد المساعدة الإنسانية إلى باميان وغيرها من المناطق، سيتمكن الأفغان الذين يعيشون في الأجزاء الوسطى من أفغانستان من سد حاجاتهم خلال فصل الشتاء.

وسبب خيبة أمل كبيرة لنا أنه لم يجر حتى الشهر الماضي التعهد في إطار النداء الموحد لمساعدة أفغانستان لعام ١٩٩٨ إلا بمبلغ ٥١ مليون دولار، أو ما يوازي أقل من ثلث المبلغ المطلوب وقدره ١٥٧ مليون دولار، لتمويل المشاريع. ويدل هذا الأمر على عدم التزام من جانب المجتمع الدولي للتصدي للمحنة التي يعيشها المواطن الأفغاني العادي الذي ما برح يعاني منذ اجتياح الاتحاد السوفياتي بلده في عام ١٩٧٩ ثم من خلال الحرب الأهلية بين الأخوة التي تلته.

ونحن قلقون أيضا إزاء أوجه الترابط التي أقيمت بين إحراز تقدم في قضية المرأة وتوريد المساعدة الإنسانية إلى المحتاجين في أفغانستان. وكلنا يعلم أن الغذاء يصل إلى النساء والأطفال من خلال رأس الأسرة الذي غالبا ما يكون رجلا في المجتمع الأفغاني التقليدي. لذا فإن هذا الاشتراط يمكن أن يزيد من تفاقم محنة النساء والأطفال الذين لا حول لهم ولا قوة في أفغانستان.

إن شعب أفغانستان يحتاج إلى إمدادات ضخمة من المساعدة الإنسانية تأمينا للقمة عيشه. فقد دمّر الاقتصاد الأفغاني تدميرا كاملا من جراء ١٠ سنوات من الكفاح ضد التدخل العسكري السوفياتي والحرب الأهلية

التي تلته. ولا أمل بالنهوض بهذا الاقتصاد من دون تقديم مساعدة دولية ضخمة. ويعتمد الشعب الأفغاني في الوقت الحاضر اعتمادا كبيرا على باكستان للحصول على الغذاء والسلع الأساسية الأخرى، مما يمكنه من البقاء على مستوى الكفاف. وبصرف النظر عن الاعتبارات السياسية، يجب على الدول الأعضاء أن تواجه هذا التحدي الإنساني الهائل وتقدم، على أساس الأولوية، كل ما يمكن تقديمه من مساعدة مالية وتقنية ومادية من أجل إعادة إعمار البلد الذي دمرته الحرب.

وترحب باكستان بالاتفاق بين سلطات كابل ومكتب الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة بشأن القضاء على زراعة الخشخاش. إلا أن تقرير الأمين العام يفيد بأنه لا يزال يتعين القيام بعمل كثير لتخليص البلد من هذه الآفة. وبغية إنجاح هذا البرنامج، من المهم أن توفر الأمم المتحدة الموارد المناسبة للسلطات الأفغانية لتنفيذ برنامج الزراعة البديلة. وما لم يتم ذلك، سيكون من السذاجة الاعتقاد بأن زراعة الخشخاش في أفغانستان يمكن السيطرة عليها على نحو فعال.

وعاني شعب أفغانستان أيضا من الزلازل المدمرة التي حدثت في شباط/فبراير وأيار/ مايو من هذا العام. وكانت باكستان من البلدان الأولى التي نقلت إمدادات الإغاثة جوا إلى سكان المناطق المتضررة. ونلاحظ مع الارتياح أن الأمم المتحدة تقوم، كجزء من الجهد المبذول من أجل التعمير، بتوفير المساعدة من أجل إعادة بناء قرابة ١٥ ٠٠٠ منزل.

أما حالة اللاجئين هذا العام فقد بقيت إلى حد كبير دون تغيير. فباكستان لا تزال تستضيف حوالي ١,٥ مليون لاجئ. ونحن نوفر، وسنظل نوفر، المساعدات لهؤلاء اللاجئين من مواردنا الضئيلة، حيث أن معظم المساعدات الأجنبية جفت بفعل كلال المانحين. ففي هذا العام وحده، عاد ٨٦ ٠٠٠ أفغاني طوعا إلى بلادهم من باكستان، في حين عاد حوالي ٦٠٠ ١ أفغاني من إيران. ونلاحظ مع الأسف وخيبة الأمل أن برنامج الإعادة إلى الوطن التابع لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تقوض على نحو سيء بسبب أزمة التمويل التي لا سابق لها والتي أفضت إلى تعليق كل عمليات الإعادة الجماعية المنظمة إلى الوطن فيما تبقى من عام ١٩٩٨. لذلك، نحث المجتمع الدولي على الإسهام بسخاء من أجل إعادة اللاجئين الأفغان إلى وطنهم وتأهيلهم، إذ من شأن هذا أن يبيّن لهم مردود السلام.

وبذل عدد من الجهود الحثيثة هذا العام من أجل إيجاد تسوية سياسية للأزمة الأفغانية. فقد دعا رئيس الوزراء نواز شريف، بهدف إحياء حوار فيما بين الأفغانيين، إلى عقد اجتماع للجنة التوجيهية للأطراف الأفغانية في إسلام أباد في الفترة من ٢٦ نيسان/أبريل إلى ٣ أيار/ مايو ١٩٩٨. غير أن خلافات بين الجانبين بشأن مسألة ثانوية أفضت إلى إنهيار المحادثات.

ونود أن نسجل تقديرنا العميق للأمين العام، ولمبعوثه الخاص، ولمنظمة المؤتمر الإسلامي على الجهود المتضافرة التي يبذلونها من أجل استعادة السلام في أفغانستان.

وقد عقد الأمين العام سبعة اجتماعات لمجموعة بلدان "الستة زائد إثنان" واجتماعين لمجموعة الـ ٢١، بغرض بحث التطورات في أفغانستان وإيجاد حل دائم للأزمة الأفغانية. والاجتماع الذي عقدته مجموعة بلدان الستة زائد إثنان على المستوى الوزاري بتاريخ ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ كان هاما بصورة خاصة حيث أنه ساعد على نزع فتيل حالة خطيرة لها آثار على إحلال السلام والأمن إقليميا ودوليا أيضا. ونحن نرحب بالاجتماع المقترح لمجموعة بلدان الستة زائد إثنان في طشقند. وتحدونا الثقة بأن يسهم الاجتماع في تحقيق هدفنا الجماعي المتمثل في استعادة السلام في أفغانستان.

ولقد قام المبعوث الخاص السفير الإبراهيمي بزيارتين إلى أفغانستان والمنطقة هذا العام. واتسمت زيارته في الفترة من ٢٩ أيلول/سبتمبر إلى ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ بأهمية خاصة حيث أنه تمكن من نزع فتيل التوتر على امتداد الحدود الأفغانية - الإيرانية. وقراره بزيارة قندهار كان قرارا جريئا. فقد مكّنه من أن يبحث مباشرة مع القائد الأعلى للطالبان، الملا عمر، مطالب مجموعة الستة زائد إثنان الواردة في نقاط التفاهم المشتركة التي تم التوصل إليها بتاريخ ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨. ويسّرت الزيارة الإفراج عن جميع السجناء الإيرانيين وإعادة جثث موظفي القنصلية الإيرانية الذين قُتلوا في مزار الشريف. وأعرب الملا عمر عن أسفه لوفاة الإيرانيين، وأعرب عن حزنه للأسر المفجوعة. وأشار إلى استعداد سلطات الطالبان للتعاون مع تحقيق دولي فيما أفيد عن عمليات قتل جماعية واكتشاف مقابر جماعية لمقاتلي الطالبان في مزار الشريف عام ١٩٩٧، فضلا عن الادعاءات والتقارير الأخيرة بارتكاب أعمال قتل جماعية. ووافق الملا عمر

أيضا على أن تجتمع سلطات إيران وكابل في موعد ومكان مقبولين لديهما، من قبيل مقر منظمة المؤتمر الإسلامي في جدة أو مكاتب الأمم المتحدة في جنيف أو فيينا أو نيويورك، لتسوية الخلافات بينهما. وترحب باكستان بهذه النتائج الإيجابية التي أسفرت عنها زيارة السفير الإبراهيمي. ونحن على ثقة من أنه سيعتمد على هذه الإنجازات في المستقبل.

وأعربت سلطات كابل عن استعدادها لتوسيع التوزيع العرقي في حكومتها. إلا أن من رأيها أنه ينبغي عدم السماح لأمراء الحرب المهزومين وأصحاب السمعة السيئة بالاضطلاع بأي دور في العملية السياسية في البلد، حيث أن أمراء الحرب هؤلاء كانوا مسؤولين عن استمرار المأساة في أفغانستان.

وتؤيد باكستان اعتزام الأمين العام، بموافقة الطالبان والأطراف الأفغانية الأخرى ذات الصلة، على إضافة عمل جديد من أعمال الرصد أي مهام بعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان، هدفه الأساسي تعزيز احترام الحد الأدنى من القواعد الإنسانية، ومنع ارتكاب انتهاكات جماعية ومنتظمة لحقوق الإنسان في المستقبل.

وعلى الرغم من حدوث بعض التطورات الإيجابية هذا العام، فإنه لا يزال يتعين القيام بعمل كثير من أجل إخراج البلد من حالة الدمار الناجم عن صراع طال أمده، ووضعه على طريق المصالحة والتقدم والازدهار. وشعب أفغانستان يستحق السلام بعدما رأى بلده يقع فريسة النهب بفعل احتلال سوفياتي طويل وما أعقبه من صراع داخلي على السلطة فيما بين الفصائل الأفغانية.

ونحن نعتقد أن ثمة فرصة الآن لاستعادة السلام في أفغانستان. إلا أن هذا لن يتحقق بدون وقف كل تدخل خارجي في أفغانستان بجميع أشكاله. وإن احتجاز سلطات قيرغيزستان مؤخرا لقطار محمّل بالأسلحة لصالح أحمد شاه مسعود، وتقدر بعض المصادر حمولته بـ ٧٠٠ طن، يدل على أن ثمة امدادات كبيرة من الأسلحة لا تزال تهرب إلى أفغانستان.

وينبغي لجيران أفغانستان أيضا أن يعملوا على استعادة السلام والوئام في أفغانستان بدلا من التنبيه إلى وجود أخطار ناجمة عن تهديد خيالي. ونشعر بالتشجيع إزاء الإعلانات الصادرة عن سلطات كابل بأن خططها محلية بحتة، وإنها لا تشكل تهديدا لأي بلد مجاور. وينبغي للجهود التي نبذلها أن ترمي إلى إقامة علاقة من الثقة معها مع تلك السلطات وإلى تجنب إيجاد الذرائع للتدخل في الشؤون الداخلية لأفغانستان.

إن سياسة باكستان الثابتة تتمثل في تعزيز إيجاد تسوية سلمية عن طريق التفاوض في أفغانستان. وبغية تحقيق هذا الهدف، تواصل باكستان تدخلها البنّاء مع جميع أطراف الصراع. وما من بلد عانى أكثر مما عانته باكستان طوال السنوات الـ ١٩ الماضية بسبب الصراع في أفغانستان، غير أفغانستان نفسها. فنحن لا نزال نرعى ١,٥ مليون لاجئ أفغاني لوحدنا تقريبا. وباكستان تعاني أيضا مما يلحق بها من الاتجار بالمخدرات، وتهريب الأسلحة بصورة غير شرعية، والإرهاب نتيجة الظروف داخل أفغانستان.

وقبل أن أختتم كلامي، اسمحوا لي أن أنتقل بإيجاز إلى مشروع القرار المتعلق بأفغانستان المعروض على الجمعية العامة اليوم. المؤسف أن مشروع القرار يرسم صورة متشائمة عن الحالة في أفغانستان، على رغم حقيقة أن السلام يعم اليوم قرابة ٩٠ في المائة من ذلك البلد. واللهجة العامة لمشروع القرار منحازة ضد طرف في الصراع.

إن أوضح إغفال في هذا السياق هو عدم الإشارة إلى القصف المتواصل بالقنابل الذي تتعرض له كابل على يد قوات أحمد شاه مسعود، رغم أن هذا الأمر قد ذكر في تقرير الأمين العام. وهذا الإغفال لا يخدم صورة الأمم المتحدة بوصفها وسيطا غير منحاز.

ومشروع القرار مليء بعبارة "ولا سيما الطالبان". وهذا يجعله غير متوازن ومنحازا، ويعطي الانطباع بأن العنف والآثام الاجتماعية في أفغانستان ليس سببها إلا الطالبان.

ومشروع القرار يذكر ممارسة الاضطهاد العرقي والديني، ولا سيما ضد الشيعة. وهذا غير مدعوم بالواقع القائم على الأرض. فنحن لم نجد أية تقارير ثابتة صدرت مؤخرا عن ممارسة الاضطهاد الطائفي. بل على العكس من ذلك، إذ أن الأستاذ أكبري، وهو أحد أهم زعماء الشيعة، انضم إلى جانب آخرين من حزب الوحدة إلى صفوف الطالبان، مثلما فعل القائد الأوزبكي نسيم مهدي. فهم يجرون حاليا محادثات مع الطالبان، وثمة احتمالات طيبة بإعطائهم مراكز رئيسية في الحكومة.

إن الإشارة إلى عقد جمعية وطنية يدل على جهل للتقاليد الأفغانية. فالجمعية الوطنية لا يمكن أن يعقدها إلا أفغانيون. والشرط هو أن تنعقد داخل الأراضي الأفغانية وقت حدوث حالات وطنية طارئة. وهذا يعني أنه يتعيَّن وجود توافق في الآراء عليها. ولا يمكن عقد جمعية وطنية على يد حفنة من الأحزاب والشخصيات الوطنية. فهي شأن أفغاني بحت، لا يحتاج إلى أي مشورة أو ترويج من أطراف أو كيانات خارجية.

لقد اعترف الطالبان بأن عناصر مارقة في المليشيات التابعة لها هي التي نفذت مقتل المسؤولين الإيرانيين في مزار الشريف. وصيغة الفقرة ١٢ من المنطوق تعطي انطباعا بأن ذلك الحدث المؤسف كان نتيجة قرار سياسي متعمد من الطالبان.

وفرضت سلطات الطالبان حظرا رسميا على ترويج ونقل وبيع الألغام. وفي مقابل ذلك، يقوم التحالف الشمالي بزرع الألغام الأرضية، كما يتضح من تقرير الأمين العام. ولا توجد إشارة إلى ذلك في مشروع القرار.

وبسبب أوجه القصور الخطيرة هذه فإننا لن نشترك في النظر في مشروع القرار المعروض على الجمعية اليوم. إننا لا نستطيع أن نكون طرفا في مشروع قرار يحاول عزل أو إبعاد طرف واحد في حين يتغاضى عن الفظائع التي يرتكبها الطرف الآخر، ويتغاضى عن الاتجاهات الإيجابية الوليدة، ولكنها هامة، نحو الاستقرار الناشئ من حالة مأساة شديدة ومطولة، ولا يركز على الاحتياجات الإنسانية الحرجة للسكان الأفغان.

الرئيس بالنيابة: مع تقديري الكبير لطلب العديد من الوفود بإقرار مشروع القرار المطروح على الجمعية العامة اليوم A/53/L.66، إلا أنني أود أن أفيد الأعضاء بأنه من أجل إتاحة الوقت الكافي لاستعراض الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار A/53/L.66، سيتخذ الإجراء المتعلق بمشروع القرار في موعد لاحق سيعلن عنه.

برنامج العمل

إرجاء موعد تعطيل الدورة

الرئيس بالنيابة: أود أن ألفت انتباه السادة الأعضاء إلى مسألة تتعلق بموعد تعطيل الدورة الحالية.

يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة قررت في جلستها العامة الثالثة المعقودة في ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ أن يكون موعد تعطيل الدورة الثالثة والخمسين هو ١١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨.

غير أن اللجنة الخامسة ستواصل أعمالها حتى الأسبوع المقبل. وبالتالي لن يكون بمقدور الجمعية العامة أن تختتم أعمالها يوم الجمعة ١١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨. وبناء عليه أود أن اقترح على الجمعية العامة أن

تؤجل الموعد الذي حددته لتعطيل الدورة حتى يوم الخميس ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨.

بما أنني لم أسمع أي اعتراض، هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على الاقتراح؟

تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.